بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان المفتوحة

برنامج العلوم الإدارية

إدارة المؤسسات المالية

رمز المقرر ورقمه: أدر ٣١١

تأليف

د. أحمد علي أحمد

التحكيم العلمى : أ.د. علي أحمد سليمان

التصميم التعليمي: أ.أمامة محمد خير الله

أ. ليلى عثمان أحمد

مراجعة التصميم: أ. عبدالرحمن رشيد سليمان

التدقيق اللغوي: أ. الخاتم عبدالرحمن أبو الحسن

التنضيد الطباعي والتصميم الفني: سناء عبد النبي سليمان

منشورات جامعة السودان المفتوحة، الطبعة الأولى 2006

جميع الحقوق محفوظة لجامعة السودان المفتوحة، لا يجوز إعادة إنتاج أيّ جزء من هذا الكتاب، وبأيّ وجه من الوجوه، إلاّ بعد الموافقة المكتوبة من الجامعة

مقدمة المقرر

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى مقرر إدارة المؤسسات المالية

تعتبر دراسة النقود والمؤسسات المالية التي نتعامل فيها من الدراسات الاقتصادية الأساسية وذلك لارتباطها وتأثيرها على كل النشاطات الاقتصادية – الإنتاجية والخدمية والحكومية. كما أنها تؤثر تأثيراً كبيراً على الأفراد من خلال زيادة وعيهم الادخاري والاستثماري. وهذا الوعي يعتبر حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأهمية دراسة المؤسسات المالية تظهر واضحة من خلال الكيفية التي يتم بها جمع وتعبئة المدخرات من الأفراد والشركات والدولة، ومن ثم توجيهها نحو الاستثمارات التي تتطلع لها كل القطاعات في أي اقتصاد. كما أن دراسة إدارة المؤسسات المالية تعطينا نظرة داخلية فاحصة عن كيفية معالجة مشكلة التمويل في الاقتصاد. ولن نتمكن من فهم دور المؤسسات المالية في الاقتصاد إلا بعد فهم العلاقات التي تربط النظام النقدي بالنظام المالي. ولتحقيق هذا الهدف يتوجب علينا دراسة المواضيع التي تم اختيارها لهذا المقرر وتتمثل هذه الموضوعات في الآتي:

- النقود وأهميتها في الاقتصاد.
- المؤسسات والأسواق التي تتعامل في النقود.
- كيفية تجميع المدخرات وتوزيعها على المشاريع المختلفة بصورة مثلى في المؤسسات المالية.
- كيفية إدارة هذه المؤسسات بصورة مثلى تحقق الأهداف المرجوة منها.
- دور البنك المركزي لتحقيق أهداف جمع المدخرات وتوجيهها نحو استثمارها.
- أثر مالية الدولة في الاقتصاد بالصورة التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية وتقود الدخل القومي.
- طرق جذب رؤوس الأموال من الخارج والمؤسسات العالمية التي تخدم هذا الهدف.

- ومن أهم المواضيع التي يتناولها هذا المقرر هو أنه يعرفنا ماهية النقـــود ووظائفهـــا ويعرفنا على الأنظمة النقدية المختلفة من خلال تطورها التاريخي.

وتم تقسيم موضوعات هذا المقرر الى اثنتي عـــشرة وحـــدة دراســـية تناولـــت الجوانب النظرية والتطبيقية في موضـــوعات النقـــود وقيمتهـــا، والجهـــاز المـــصرفي ومؤسساته، والتمويل الدولي، والسياسات النقدية والمالية. وأعطيت أهمية خاصة لـــدور مالية الدولة في زيادة الدخل القومي من خلال إيراداتها ونفقاتها.

وقد حاولنا تبسيط موضوعات المقرر حتى يتمكن الدارس مـــن فهمهـــا دون أن يخل ذلك بالمعنى المطلوب، وذلك بتصميمها بطريقة تساعدك على التعلّم الذاتي ســـآئلين الله لك التوفيق والسداد.

أهدافُ المقرر



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دارسة هذا المقرر ينبغي أن تكون قادراً على:

١. **معرفة** كيفية نشأة النقود وآثارها الإيجابية على الاقتصاد.
٢. **حصر** الأنظمة النقدية التي سادت قبل النظام النقدي الحالي.
٣. **معرفة** الأسواق والمؤسسات المالية التي تتعامل في النقود محلياً وعالمياً.
٤. **شرح** دور البنك المركزي في الرقابة على الجهاز المصرفي.
٥. **شرح** طرق تسوية المدفوعات الدولية.
٦. **تعريف** السياسة النقدية والسياسة المالية.
٧. المقارنة بين الإدارة في البنوك الإسلامية والإدارة في البنوك التقليدية.
٨. **شرح** أهمية السياسة النقدية والمالية.
٩. **ذكر** أسباب التضخم وآثاره الضارة على الاقتصاد وطرق معالجتها.
١٠. **توضيح** أثر السياسة المالية على الدخل القومي.

محتوياتُ المقرر

م	اسم الوحدة	الصفحة
١	الوحدة الأولى: النقود	١
٢	الوحدة الثانية: الأنظمة النقدية	٣٥
٣	الوحدة الثالثة: التغيرات في قيمة النقود	٦٧
٤	الوحدة الرابعة: البنوك التجارية	٩٥
٥	الوحدة الخامسة: البنوك المركزية	١٥٩
٦	الوحدة السادسة: البنوك المتخصصة	١٧٧
٧	الوحدة السابعة: البنوك الإسلامية	٢١١
٨	الوحدة الثامنة: الأسواق والمؤسسات المالية	٢٥٩
٩	الوحدة التاسعة: المؤسسات المالية الدولية	٣١٧
١٠	الوحدة العاشرة: التضخم	٣٥٩
١١	الوحدة الحادي عشر: السياسة النقدية	٣٩٣
١٢	الوحدة الثانية عشر: السياسة المالية والدخل القومي	٤٢٥


الوحدة الأولى
النقود

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
مُقدمة	٣
تمهِّيدْ	٣
أَهْدافُ الوحدة	٤
١. ماهية النقود	٥
١,١ المقايضة	٥
٢,١ عيوب "مساوئ" المقايضة	٩
٢. خصائص النقود	١٢
٣. وظائف النقود	١٤
١,٣ وسيط للتبادل	١٥
٢,٣ مقياس للقيم	١٦
٣,٣ مستودع للقيم	١٦
٤,٣ معيار لتسوية المعاملات الآجلة	١٧
٤. النقود والتكوين الرأسمالي	١٨
٥. أنواع النقود	٢٠
١,٥ النقود السلعية	٢١
٢,٥ النقود المعدنية	٢١
٣,٥ النقود الورقية	٢٣
٤,٥ نقود الودائع أو النقود الكتابية	٢٥
الخُلاصة	٢٨
لمحةٌ مُسبقة عن الوحدة الدراسية التالية	٣٠
إجاباتُ التدريبات	٣١
مسرد المصطلحات	٣٢
المصادر والمراجع	٣٤

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارسُ

مرحباً بك إلى الوحدة الأولى من مقرر "إدارة المؤسسات المالية" وهي بعنوان " النقود".

تحتوي هذه "الوحدة " على خمسة أقسام رئيسة، يزودك القسم الأول منه بماهية النقود وتطورها التاريخي حيث بدأ تطور النقود بتطور المجتمعات البشرية، ففي المجتمعات البدائية انتقل نشاطهم الاقتصادي من الإنتاج للاكتفاء الذاتي إلى مرحلة إنتاج يحقق فائضا، ودعت الضرورة إلى معادلة هذا الفائض بين المجتمعات المختلفة (كل مجتمع يبادل فائضه بسلع من فائض المجتمع الآخر) وبذا ظهرت مرحلة المقايضة وتم تعريفها في هذه الوحدة والوقوف على عيوبها.

ويعطيك القسم الثاني خصائص النقود وأهمها "القبول العام، سهولة الحمل، تماثل الوحدات، ثبات القيمة". وفي القسم الثالث نتناول وظائف النقود والتي تتمثل في أنها " وسيط للتبادل، مقياس للقيم، مستودع للقيم، معيار لتسوية المعاملات". أما القسم الرابع فيتناول النقود والتكوين الرأسمالي، وفي القسم الخامس والأخير نشرح أنواع النقود والمتمثلة في النقود السلعية، والمعدنية، والورقية، ونقود الودائع أو الكتابية.

وتجد في ثنايا هذه الوحدة بعضاً من أسئلة التقويم الذاتي، فنأمل أن تلقى منك عناية واهتماماً. فهي ممّا يساعدك على استذكار ما قمت بدراسته وإبداء الرأي فيه لمشرفك. كما تجد – أيضاً – بعض التدريبات التي نرجو أن تحاول حلّها ما استطعت إلى ذلك سبيلا. فإن لم تستطع معرفة الإجابة، أو أحببت التأكد من صحة إجابتك، فستجد حلاً نموذجياً في خاتمة الوحدة.

نرجو أن تستمتع بدراسة هذه الوحدة فأهلاً بك،،،

أهدافُ الوحدة



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دارسة هذه الوحـــدة ينبغـــي أن تكون قادراً على أن:

١. **تشرح** مراحل نشأة وتطور النقود.

٢. **تتعرف** على عملية المقايضة وعيوبها.

٣. **توضح** خصائص النقود.

٤. **تبين** وظائف النقود.

٥. **تتعرف** على علاقة النقود بالتكوين الرأسمالي.

٦. **تفرق** بين أنواع النقود.

١. ماهية النقود

عزيزي الدارس،

يمكن تعريف النقود بأنها :

أي شيء يمكن تداوله بحرية بين الأفراد ويتمتع بدرجة قبول تام لديهم، وذلك لتسوية المستحقات التي تنجم عن المعاملات الاقتصادية".

وتطورت النقود بتطور المجتمعات البشرية. ففي المجتمعات البدائية انتقل نشاطهم الاقتصادي من الإنتاج للاكتفاء الذاتي إلى مرحلة إنتاج يحقق فائضاً بعد أن يستهلكوا منه ما يحتاجون، وكان من الضرورة معادلة هذا الفائض بين المجتمعات المختلفة (كل مجتمع يبادل فائضه بسلع من فائض المجتمع الآخر)، وهنا ظهر ما يمكن أن يطلق عليه "مرحلة اقتصاد المقايضة" والتي تم تناولها في الجزء الأول من هذا القسم

١,١ المقايضة

وهي " **مبادلة سلعة بأخرى** " أو ما يسمى **بالمبادلة العينية**

وفي ظل نظام التبادل هذا، يتخصص كل فرد في إنتاج ما يكفيه من سلعة ما ويحقق له فائضاً يقوم بمبادلته بسلع لا يستطيع إنتاجها لإشباع حاجاته.

وتكمن المشكلة في أن نظام كهذا (المقايضة) لا يعمل بكفاءة. ذلك لأن الشرط الأساسي لإتمام أي مقايضة، أن يعبر كل من طرفي المقايضة بأنه سوف يحصل على سلعة أكثر نفعاً له من السلعة التي يتنازل عنها. وإذا شعر كل من طرفي المقايضة بأنه سوف يحقق هذا الشرط هنا فقط يمكن مقايضة السلعتين. أما إذا شعر أحد طرفي المقايضة بأنه لن يحقق نفعاً أكبر من عملية مقايضة سلعة بأخرى سيحجم عن المقايضة.

وعليه فإن شرط الحصول على سلعة أكثر نفعاً (من عملية المقايضة) يضمن إكمال عملية المقايضة. ووجود هذا الشرط يعني تحقيق منفعة لطرفي المقايضة.

مثال

نفترض أن هنالك شخصين. **الأول** يمتلك السلعة (س) ويود مقايضتها بالسلعة (ص). **والثاني** يمتلك السلعة (ص) ويود مقايضتها بالسلعة (س). هنا يمكن إتمام عملية المقايضة، لأن الشخص **الأول** يرى أنه سوف يزيد من منفعته الحدية اذا بادل السلعة (س) بالسلعة (ص)، أي أن منفعة (ص) الحدية أكبر من منفعة (س) الحدية للشخص الأول. ويرى الشخص **الثاني** بأنه إذا بادل السلعة (ص) بالسلعة (س) فإن منفعته الحدية سوف تزيد، أي بأن هذا الشخص **الثاني** يرى أن المنفعة الحدية للسلعة (س) أكبر من المنفعة الحدية للسلعة (ص). وعلى ذلك يقوم **الأول** بالتنازل عن السلعة (س) التي يرى أن منفعتها الحدية أقل، ويتنازل **الثاني** عن السلعة (ص) التي يرى أن منفعتها بالنسبة له أقل من منفعة (س). وهكذا يحصل الشخص **الأول** على السلعة (س)، وهكذا نجد أن كلا الشخصين يرى أن السلعة التي تنازل عنها تقل منفعة عن السلعة التي حصل عليها.

نشاط



قم بمقايضة سلعة متوفرة لديك مع شخص آخر بسلعة أخرى غير متوفرة لديك.

بعد قيامك بعملية المقايضة هل تشعر بأنك حققت منفعة أكبر؟ أشرح ذلك لزملائك.

في مثالنا السابق نجد أن عملية المقايضة المذكورة فيه عملية (مقايضة مباشرة). ولكن توجد عمليات مقايضة "غير مباشرة". ولتوضيح هذا النوع غير المباشر من عمليات المقايضة **نأخذ المثال الآتي:**

نفترض أن هنالك **ثلاثة أشخاص** (صديق، عمر، عثمان) وأنهم يقومون بإنتاج سلع مختلفة (س، ص، ع) ويود كل منهم مبادلة فائض سلعته بسلعة أخرى. والجدول أدناه يوضح إنتاج كل منهم وتفضيلاته للسلع.

الفرد	السلعة التي ينتجها	تفضيلاته
صديق	ص	س
عمر	ع	ص
عثمان	س	ع

من الجدول أعلاه نرى أن **صديق** (الذي ينتج السلعة "ص" يود مبادلتها بالسلعة "س" لأنه يرى أن منفعة "س" أكبر من منفعة "ص"). و**عثمان** (الذي ينتج السلعة "س" ويود مبادلتها بالسلعة "ع" لأن منفعة "ع" أكبر من منفعة أي سلع أخرى بالنسبة له). هنا لا يستطيع "**صديق**" و"**عثمان**" أن يتبادلا. ذلك لأن "**صديق**" الذي ينتج "ص" يود الحصول على "س". و**عثمان** الذي ينتج "س" يود الحصول على "ع". فإذا أعطى "**صديق**" **لعثمان** السلعة "ص" بدلاً عن السلعة "ع" فإن "**عثمان**" لن يقبل لأنه يرى أن منفعة السلعة "ص" أقل من منفعة السلعة "س" التي ينتجها. وهكذا لن يتم التبادل. وبالنسبة "لصديق" فإن حصوله على السلعة "س" يزيد من منفعته، ولكنه لن يحصل عليها نظراً لعدم قبول "**عثمان**" بالسلعة "ص" في مقابل السلعة "س".

هنا يجب أن ندخل شخصاً ثالثاً أو رابعاً حتى يمكن إتمام عملية المقايضة. على ذلك نفترض أننا أدخلنا "**عمر**" في العملية.

والآن يمكن أن تقوم عملية المقايضة على الشكل الآتي:

أ. يتبادل "**عمر**" **و** "**عثمان**" يعطي "**عمر**" السلعة "ع" **لعثمان** ويأخذ بدلاً عنها السلعة "س"

ب. يقوم "**عمر**" بعد حصوله على السلعة "س" بمبادلتها بالسلعة "ص" مع "**صديق**".

وهكذا نجد أن "صديق" الذي يرى أن منفعة السلعة "س" أكبر من منفعة السلعة "ص"، قد تنازل عن "ص" ليحصل على "س". وبهذا يكون راضياً عن المبادلة. ويقوم

"**عمر**" (الذي يرى أن منفعة السلعة "ص" أكبر من منفعة السلعة "س" التي حصل عليها من "**عثمان**") بمبادلة السلعة "س" مع "**صديق**" ليحصل على السلعة "ص".

وما تم بين الأفراد الثلاثة يعتبر مقايضة غير مباشرة. أي تم إدخال وسيط حتى تكتمل عملية المقايضة. وبهذا يمكن القول أنه كلما تعقدت عمليات المقايضة بوجود عدد كبير من السلع التي يراد مقايضتها بسلع أخرى، فلا بد في هذه الحالة من وجود وسيط مقبول حتى تكتمل عملية المقايضة.

وفي مثالنا السابق نجد أن "**عمر**" – والذي كان يريد الحصول على السلعة "ص" – قد استخدم السلعتين "ع" و "س" للحصول على "ص"، ذلك أنه استخدم السلعة "ع" للحصول على السلعة "س" ومن ثم استخدم السلعة "س" للحصول على السلعة "ص" التي يبتغيها.

وهكذا نخلص الى أنه كلما تزايد عدد الراغبين في التبادل، وتزايد كذلك عدد السلع التي يراد مقايضتها، فإن عملية المقايضة تصبح أكثر تعقيداً ويحتاج الفرد إلى وقت أطول للحصول على السلعة التي يبتغيها، وهذا التعقيد والوقت الذي يجب أن يبذل في عملية المقايضة، يجعلان من المقايضة عملية مكلفة لأنها تتطلب وقتاً وجهداً وثروة – إذا تلفت السلعة التي يراد استخدامها كوسيط للتبادل أثناء عملية التخزين وأثناء البحث عن راغب لها.

عزيزي الدارس،

مما سبق يتضح لنا أن لعملية المقايضة عيوباً فما هي تلك العيوب؟ يمكنك الإجابة عن هذا التساؤل إذا لم تستطع تابع معنا الآن لتعرفها

٢,١ عيوب (مساوئ) المقايضة

بمرور الوقت كان لابد للمتعاملين بنظام المقايضة أن يكتشفوا صعوبات هذا النظام والتي تحد من الانطلاق اللازم للنشاطات الاقتصادية ومن هذه الصعوبات

أ. صعوبة التوافق المزدوج للرغبات

وهذه تعني أنه يجب أن تنطبق (تتوافق) الرغبات للأفراد الذين يودون مقايضة سلعهم بأخرى. وبدون هذا التطابق المزدوج فلن تتم المبادلة. **ولتوضيح ذلك نفترض المثال الآتي:**

شخص ما يود مبادلة السلعة (أ) بالسلعة (ب). في هذه الحالة على هذا الشخص أن يبحث عن شخص ينتج السلعة (ب) ويكون راغباً في مبادلتها بالسلعة (أ). ولكن اذا كان الشخص الذي ينتج السلعة (ب) يرغب في الحصول على السلعة (ج) مقابل السلعة (ب). هنا لن تكون هنالك أي مقايضة بين منتج السلعة (أ) والسلعة (ب). والحل الوحيد لإتمام عملية المقايضة بين السلعتين (أ) و (ب) هو أن يقوم الشخص منتج السلعة (أ) بمبادلتها مع شخص آخر ينتج السلعة (ج) ويرغب في مبادلتها بالسلعة (أ)، ثم بعد ذلك يقوم صاحب السلعة (أ) والذي قايضها بالسلعة (ج) بإعطاء السلعة (ج) للشخص الثاني منتج (ب) حتى يحصل على السلعة (ب) في مقابل السلعة (ج).

مما سبق يتضح لنا مقدار الجهد والوقت اللذين يجب أن يبذلا قبل الحصول على السلع التي يرغب أفراد المجتمع في الحصول عليها. ويمكننا تصور الصعوبات التي تواجه المجتمع إذا أدخلنا في المعادلة ضرورة توافر رغبات الأفراد المختلفين مع اختلاف وجودهم في مكان وزمان واحد.

ب. صعوبة وجود مقياس (معيار) مقبول للمبادلة

وهذه تعني أنه يجب توفر مقياس (معيار/معدل) مقبول يمكن بواسطته إجراء عملية المبادلة. بمعنى آخر يجب أن تتوافر نسبة معينة بين السلع المختلفة حتى تتم مبادلتها مع بعض. وفي المثال السابق يجب أن يتفق الطرفان (أصحاب السلعتين "أ" و "ب") على كمية معينة من السلعة (أ) لمبادلتها بكمية معينة من السلعة (ب). كما يجب أيضاً إيجاد معدل (معيار) ينسب وحدات من السلعة (أ) إلى وحدات من السلعة (ج). وبعد أن يتم الاتفاق على هذه المعدلات وقبولها بواسطة الأطراف المشتركة في عملية المقايضة، يمكن فقط للأشخاص المعنيين الحصول على ما يرغبون من سلع.

وهكذا نجد أن عملية التبادل تصبح أكثر صعوبة وتعقيداً كلما زاد عدد السلع المراد مبادلتها. ويتضح جلياً أنه في حالة عدم وجود معيار (مقياس) موحد ومقبول لقياس كل السلع المختلفة، فإنه يتوجب على الأفراد الراغبين في المبادلات بذل جهد ووقت كبيرين حتى يتم التوصل الى نسب بين السلع المختلفة ترضي الجميع.

ج. صعوبة استبدال سلع لا تجزأ

وهذا يعني أنه يجب أن يوجد تقابل في قيمة كل من السلعتين المراد تبادلهما. فالشخص الذي يريد أن يبادل بقرة في سبيل الحصول على كمية من الدجاج فإنه قد يضطر لأخذ سلعة أخرى (قمح) مثلاً بجانب الدجاج حتى تكتمل قيمة البقرة. وقد لا يكون في حاجة لهذا القمح وقت المبادلة.

د. صعوبة وجود مقياس للمدفوعات الآجلة

في ظل نظام المقايضة لا تتوفر للأفراد قوة شرائية للاحتفاظ بها واستخدامها عند الحاجة في المستقبل. ويمكن أن يقال إن الأفراد باستطاعتهم أن يحتفظوا بهذه القوة الشرائية في شكل سلع (أو سلعة) مخزنة لاستخدامها عند الحاجة في المستقبل، ولكن هذا التخزين للسلع لا يخلو من مخاطر فقد يحدث تلف للسلع المخزونة، أو يكلف تخزينها كثيراً..... الخ وحتى بعد تخزين سلعة ما قد يعجز صاحبها في أن يجد شخصاً آخر يبادله تلك السلعة بأخرى يرغبها.

ونظراً لوجود هذه الصعوبات فلقد اقتضت حركة التطور الاقتصادي وجود وسيط لعمليات المبادلة. ووجود هذا الوسيط أدى إلى أن تقسم عمليات المبادلة الى عمليتين منفصلتين ومتتاليتين، العملية الأولى هي عملية البيع، والعملية الثانية هي عملية الشراء. وهنا حلت المبادلة غير المباشرة مكان المبادلة المباشرة (المقايضة).

كما نلاحظ أيضاً أن **انفصال عملية المبادلة** الى عمليتي بيع وشراء (بوجود وسيط) كان من شأنه إدخال عامل الزمن في المعادلة، ذلك لأنه أمكن الآن (بوجود الوسيط) بيع سلعة ما مقابل هذا الوسيط والاحتفاظ بالوسيط لاستخدامه في المستقبل في عملية شراء دون التعرض لمخاطر تلف السلعة المخزونة أو ضرورة وجود توافق في رغبات المتبادلين.

كيف ظهرت النقود؟

إن التقدم والتطور اللذان حدثاً في المجتمعات جعلها تتخلى عن فكرة المقايضة وتستعيض عنها بنظام أكثر قدرة على تيسير وتنمية عملية التبادل. وهكذا اكتشف الانسان هذا الوسيط والذي يعرف اليوم باسم النقود. ولا ننسى أن انتشار ظاهرة التخصص في الإنتاج، وتقسيم العمل، ونمو الإنتاج، وتطور وتنوع حاجات الناس، قد أدت إلى ظهور **عيوب** عملية **المقايضة** والتي عجزت عن دعم تطور المجتمعات.

لهذا كان أن فكر الإنسان في اختراع "النقود" كوسيط للتبادل. وعندما تم اختراع واستخدام النقود في عملية التبادل أدت إلى دعم أسباب تطور المجتمعات وإلى نمو إنتاجها وإلى تيسير عملية تبادل هذا الإنتاج. وأصبحت دورة التبادل تتكون من



بدلاً عن سلعة بسلعة، وهذا يعني أن النقود أصبحت جزءاً مكملاً للدورة التبادلية.

تدريب (١)



وضح أهمية النظام النقدي المستخدم اليوم

أسئلة تقويم ذاتي



أجب عن الأسئلة الآتية:

١. عرف النقود؟
٢. أشرح كيف نشأة النقود وتطورها التاريخي؟
٣. عرف المقايضة؟
٤. اشرح معنى (التوافق المزدوج للرغبات) معطياً مثالاً مبيناً كيف يمكن حل عدم وجوده.
٥. ماهي عيوب المقايضة؟

٢. خصائص النقود

هناك عدة خصائص يجب توافرها في النقود حتى تستطيع أن تؤدي دورها كاملاً وتتلخص هذه الخصائص في الآتي

أ. القبول العام

يجب أن تتمتع النقود بصفة القبول العام من كافة أفراد المجتمع وذلك باعتبارها وسيلة مناسبة وملزمة للحصول على السلع والخدمات وتسوية كافة المعاملات الاقتصادية.

ب. سهولة الحمل

يجب أن تكون النقود خفيفة الوزن وصغيرة الحجم ليسهل حملها وتخزينها وإلا أصبحت نقوداً رديئة.

ج. تماثل وحدات النقود

يجب أن تكون النقود متماثلة تماماً. لأن عدم التماثل في وحدات النقود قد يؤدي إلى رفض بعض من هذه الوحدات وقبول الأخرى لأن الأفراد قد يظنون أن لبعض وحدات النقود قيمة أكبر من الأخرى.

وفي هذه الحالة قد يطلب البائعون عدداً مختلفاً من وحدات النقود لنفس السلعة. وهكذا يمكن أن يجعل هناك سعرين للسلعة الواحدة.

د. القابلية للانقسام

يجب أن تكون وحدات النقود قابلة للانقسام الى وحدات صغيرة القيمة ذلك لتسوية المعاملات الصغيرة. كما يجب أن تكون هناك وحدات كبيرة القيمة لتسوية المعاملات الكبيرة وتسهيل حسابها.

ه. عدم القابلية للهلاك السريع

يجب أن تصنع النقود من مواد تدوم لفترة طويلة نسبياً ذلك لأن تنقلها من يد لأخرى يعرضها للتلف والهلاك. فإذا كانت المواد المستعملة في صناعة النقود لاتدوم طويلاً فإن تكلفة إصدار النقود ستكون مرتفعة، لأنه يتوجب طبع كميات كبيرة في كل مرة لتعويض الوحدات التالفة.

و. الاستقرار وثبات القيمة

يجب أن تتمتع النقود بثبات نسبي في قيمتها أي لا تتغير قيمتها بشكل كبير من وقت لآخر لأن انخفاض قيمة النقود يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف فاعلية النقود.

ز. الندرة

يجب أن تكون النقود ذات ندرة نسبية، فإذا كانت متوفرة بكميات كبيرة فإن ذلك يؤدي الى انهيار قيم السلع والخدمات. وهذا يؤدي بدوره إلى رفض الأفراد التعامل بالنقود – كما حدث في بعض الدول – والرجوع لنظام المقايضة وذلك خوفاً من ضياع قيم سلعهم اذا باعوها بالنقود. وعدم الندرة من الأسباب المهمة التي تؤدي إلى انخفاض قيمة النقود –

ظهور التضخم – وعليه اذا زادت كميات النقود عن المعدل المعقول فقد يؤدي هذا إلى أن يرفض التعامل بها.

أسئلة تقويم ذاتي



١. ما هي الخصائص التي يجب أن تتوفر في أي شيء حتى يمكن استخدامه كنقود ؟.
٢. ماهي أهمية تماثل وحدات النقود؟
٣. علل، يجب أن تكون النقود ذات ندرة نسبية؟

٣. وظائف النقود

عندما ظهرت الحاجة لاستخدام النقود بدأت بعض المجتمعات في استخدام **سلع معينة** لتقوم **مقام النقود** بشرط أن يتوفر فيها **صفة القبول العام**. وقد استخدمت **المواشي** وبعض **السلع الزراعية والخرز** وهكذا. وعندما تم اكتشاف **المعادن** استخدم **الحديد والبرونز والفضة والذهب** كنقود ذلك لندرتها النسبية.

وكانت المسكوكات الذهبية والسبائك الذهبية من أكثر أنواع النقود شيوعاً واستخداماً. وبتقدم المجتمعات ونموها زاد الإنتاج وكذلك زادت المعاملات التجارية وأصبح حمل الذهب من مكان إلى مكان آخر بغرض الشراء يمثل عبئاً كبيراً ويشتمل على مخاطر كبيرة. ولتفادي العبء والخطر كان التجار يضعون **مسكوكاتهم الذهبية** كودائع عند تجار الذهب ويستلمون في المقابل **إيصالات** تدون فيها **قيمة الودائع.**

وبدأ التجار في استخدام هذه الإيصالات لدفع قيم مشترياتهم. وكان تجار الذهب على استعداد دائماً لصرف هذه الإيصالات متى ما قدمت لهم. وهكذا اكتسبت هذه الإيصالات صفة القبول لما تتمتع به من ثقة عند التجار.

وبعد أن شاع استخدام هذه **الإيصالات** تدخلت الدولة وقامت **بالإشراف** على **البنوك الخاصة** التي كانت تقوم بصرف هذه الإيصالات دون الرجوع لتجار الذهب الذين

أصدروا هذه الإيصالات. وغالباً ما كانت هذه البنوك هي التطور الطبيعي لتجارة الذهب، اذ أصبح معظم تجار الذهب صيارفة لهذه الإيصالات.

وبعد هذا التطور وإنشاء البنوك، بدأت هذه البنوك في إصدار نقود ورقية موضحاً فيها قيمة الورقة وموضحاً كذلك **استعداد البنك لسداد القيمة المذكورة ذهباً في أي وقت تقدم فيه الورقة للبنك**، ورويداً رويداً انتهى الأمر إلى أن **أصبحت** النقود **الورقية والودائع المصرفية** هي **الشكل الحديث للنقود** بعد أن انتهى تماماً عهد النقود الذهبية.

وتقوم النقود بعدة وظائف نتناولها فيما يلي

١,٣ وسيط في التبادل

نشأت النقود لظهور الحاجة لوسيط يسهل عمليات المبادلة. وعليه فإن الوظيفة الأولى للنقود هي استخدامها كوسيط للمبادلات. وهذه الوظيفة قادت إلى ظهور الوظائف الأخرى التي تقوم بها النقود.

و**ترتب** على **استخدام النقود كوسيط في المبادلات**، وانفصال عمليتي البيع والشراء من الناحيتين الزمانية والمكانية، إلى **عدم التزام البائع بشراء ما يحتاجه من سلع من نفس المشتري**، كما لا يلتزم المشتري ببيع ما عنده من سلع إلى نفس البائع. وهذا يعطي فرصة للبحث عن أفضل المشترين بالنسبة للبائع، وأفضل البائعين بالنسبة للمشتري. وهكذا فقد أعطت النقود مجالاً أكبر للاختيار بالنسبة للأفراد، فالفرد يستطيع شراء أي شيء يريده من أي مكان يرغب.

كما يترتب على **استخدام النقود** كوسيط للتبادل **التخصص وتقسيم العمل في الإنتاج**، وأدى استخدام النقود كوسيط للمبادلات إلى أن يتخصص كل فرد أو مجموعة في إنتاج ما هو مؤهل له دون الخوف من عدم وحصولهم على ما يحتاجون إليه. إذ أن كل فرد يستطيع الإنتاج وبيع إنتاجه مقابل النقود ومن ثم استخدام النقود للحصول على ما يريد دون التعرض لأي نوع من المخاطر.

٢,٣ مقياس للقيم

تم استخدام النقود **كمقياس موحد لقيم** السلع والخدمات. وباستخدام النقود كمقياس للقيم تتم معرفة **نسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها** من السلع. وهكذا أصبحت النقود تعد معدلاً للاستبدال خاصة بين السلع الكبيرة الحجم التي يصعب تجزئتها إلى وحدات صغيرة دون أن تفقد قيمتها.

وباستخدام النقود كمقياس لقيم السلع والخدمات، **أصبحت النقود وحدة للتحاسب.** وهكذا نجد أن الوحدة النقدية في أي دولة هي وحدة تقاس بها السلع والخدمات، فإذا كان بالإمكان مبادلة سيارة بعشرة طن من القطن وكان ثمن طن القطن ٥٠،٠٠٠ دينار، فإن هذا يعني أن ثمن السيارة يساوي ٥٠٠،٠٠٠ دينار.

وفي حالة تواجد النقود لن يضطر كل طرف لشراء سلعة من الطرف الآخر، إنما يكفي فقط تقديم النقود للحصول على السلعة. وبهذه الوظيفة استطاعت النقود أن تقضي على صعوبات المقايضة. كما **سهلت هذه الوظيفة حساب تكاليف** الإنتاج والتوزيع وبالتالي **حساب أرباح كل عملية** على حدة. وتظهر أهمية هذه الوظيفة بوضوح كلما كانت قيمة النقود ثابتة نسبياً.

٣,٣ مستودع للقيم

كما تعلم عزيزي الدارس حينما يبيع شخص ما سلعة من فائض إنتاجه فليس من الضروري أن يقوم بصرف النقود التي تلقاها مقابل السلعة في الحال، وغالباً ما ينفق مثل هذا الشخص جزءاً من النقود التي تحصل عليها ويدخر الجزء الآخر ليقوم باستخدامه في فترات لاحقة. وهكذا يمكن **الاحتفاظ بقيمة السلعة** أو جزء من قيمة السلعة **في شكل نقود،** وهكذا يمكن للنقود أن تقوم بوظيفة الاحتفاظ بقيم السلع والخدمات، خاصة وهي تتميز بسهولة حفظها، وتجنب الشخص تكاليف تخزين سلعته وتجنبه كذلك خطر تعريض سلعته للتلف في حال تخزينها.

وحتى تؤدي النقود هذه الوظيفة **بكفاءة تامة يتوجب أن يكون** هنالك **استقرار نسبي لقيمتها** لفترة طويلة، وهذا يعني الثبات النسبي للمستوى العام للأسعار، ولهذا نجد أنه في حالة الارتفاع الشديد في المستوى العام للأسعار فإن النقود تفقد وظيفتها كمستودع للقيم.

وفي حالات ارتفاع مستوى الأسعار فإن الأفراد يلجأون للاحتفاظ بقيم إنتاجهم في **شكل أسهم وسندات أرض وسلع معمرة**، ومن **ميزات** هذا أنه **يدر عائداً لصاحبه** في صورة ربح أو فائدة أو ريع، كما أن أسعار هذه الأشكال ترتفع بمرور الوقت. ومع هذا يفضل بعض الأفراد الاحتفاظ بالقيمة في صورة نقود لأنها تعتبر أصلاً كامل السيولة خاصة وأن هناك دوافع تقتضي الاحتفاظ بالقيمة في شكل نقود منها دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة.

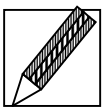
٤,٣ معيار لتسوية المعاملات الآجلة

أدى التخصص وتقسيم العمل إلى زيادة الإنتاج وتوجيه القدر الأكبر منه للسوق، وهكذا كبر حجم الوحدات الإنتاجية مما أدى إلى تقليل التكاليف. وحتى تستطيع هذه **الوحدات كبيرة** الحجم تسويق منتجاتها **خوفاً من تكدسها** ولضمان **استمرار الإنتاج**، بدأت في **بيع منتجاتها بعقود آجلة**، وهذا يعني أن يتم التعاقد الآن على أساس أسعار معينة ويتم التسليم في وقت لاحق، **ولإكمال هذه العملية** كان لابد من **وجود معيار** يتم على أساسه **تحديد الأسعار**، وقد **استطاعت النقود** أن تقوم بهذا **الدور** على أكمل وجه.

وحتى تتمكن الشركات من الإنتاج والبيع بأجل، قامت البنوك والمؤسسات المالية بإقراض النقود اللازمة للإنتاج، وبذلك يسرت النقود التوسع في الإنتاج وعليه زادت عمليات الائتمان. كما استطاعت الحكومات أيضاً الحصول على تمويل لمشروعاتها عن طريق إصدار السندات. وهكذا يمكن للحكومات الحصول على الأموال اللازمة على أن يتم سداد القروض في آجال لاحقة.

وهكذا نجد أن النقود قد استخدمت **كوسيلة للمدفوعات الآجلة**، ولكي تقوم النقـود بهذا الدور توجب أيضاً ثبات قيمتها لفترات طويلة نسبياً. أي لابد من توافر الثقـة لكـل من الدائن والمدين في أن النقود لن تتغير قيمتها وقت السداد حتى لا يضار أي منهما.

تدريب (٢)



ماهي أقدم وظيفة في وظائف النقود وماهي الأسـباب التـي أدت إلـى ظهوره؟

أسئلة تقويم ذاتي



أجب عن الأسئلةالآتية

١. ماهي وظائف النقود؟
٢. كيف قضت النقود على صعوبات المقايضة؟
٣. أشرح كيف تكون النقود معياراً لتسوية المعاملات الآجلة؟

٤. النقود والتكوين الرأسمالي

عزيزي الدارس، لعلك عرفت من دراستك للأقسام السابقة أهمية النقود ودورهـا في المعاملات الاقتصادية المختلفة، الآن هل تعتقد أن يكون للنقـود دور فـي التكـوين الرأسمالي؟ تابع الآن لتعرف ذلك

أصبحت النقود أداة أساسية لازمة لتوفير الفاعلية في أسواق رأس المـال ورفـع مستوى كفاءتها، وتتولى أسواق رأس المال تحويل الأرصدة النقدية من المدخرين إلـى المستثمرين، **والمدخرون هم** أفراد ينفقون أقل مما يكسبون حتى يرفعوا مـن مـستوى استهلاكهم في المستقبل. **أما المستثمرون فهم** أفراد يرون فـرص تحقيـق ربـح فـي المستقبل من خلال إقامة مشروعات إنتاجية وقادرون على تحمل مخـاطر الاسـتثمار، وعادة لا يملك المستثمرون الأموال الكافية من مواردهم الخاصة، لهـذا فهـم يلجـأون

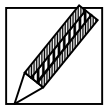
للاقراض من المؤسسات المالية المختلفة، والتي يلجأ لها المدخرون لوضع مدخراتهم فيها.

وفي اقتصاد قائم على المقايضة يصعب تحويل الموارد من المدخرين للمستثمرين. أما في **الاقتصاديات النقدية** فالأمر **أفضل** من ذلك بكثير. وهذا لأن النقود قوة شرائية عامة يؤدي استخدامها الى تيسير سداد الديون وتنفيذ العقود. واذا تعامل الناس في ديونهم باستخدام السلع فإن الخداع وضعف الثقة قد يظهرا في المعاملات الاقتصادية، وهذا قد يضعف من رغبة المدخرين لتقديم سلف للمستثمرين خوفاً من ضياع حقوقهم.

وزيادة على ذلك اذا لم تستخدم النقود كمستودع للقيمة، فإن المدخرين سوف يجبرون على تحويل مدخراتهم إلى سلع مخزونة الشيء الذي يترتب عليه مخاطر ونفقات كبيرة.

ولهذا نجد أن **النقود**، عند **ممارستها لوظائفها** التي ذكرناها سابقاً، **تدعم عملية التكوين الرأسمالي** من خلال تيسير تحويل الموارد المالية من المدخرين الى المستثمرين. لذلك من الصعب تصور مجتمعات حديثة تمارس نشاطها الاقتصادي بغير نقود.

تدريب (٣)



تحدث عن أثر النقود في التكوين الرأسمالي

أسئلة تقويم ذاتي



أجب عن الأسئلةالآتية

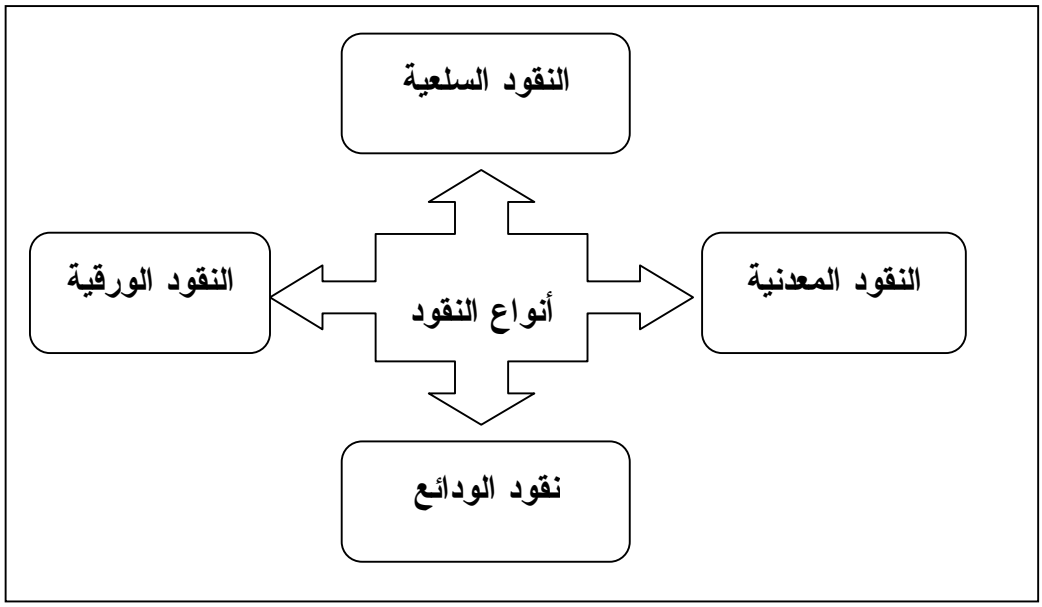
١. كيف تحقق النقود الفاعلية في أسواق المال؟
٢. من هم المستثمرون؟
٣. من هم المدخرون؟

٥. أنواع النقود

بعد أن أوضحنا خصائص النقود ووظائفها في الأقسام السابقة، يجـــدر بنـــا الآن دراسة تطور **أشكال النقود** من **سلعية** إلى **معدنية** إلى **ورقية** ثم إلى **نقود مصرفية**

الشكل

أنواع النقود



المصدر المصمم

إن التطور التاريخي للنقود الذي نجم عنه **اختلاف أنواع النقود** لا **يمنع اســـتعمال أكثر من نوع في أي مرحلة من مراحل تطور النقود.** ففي وقتنا الحالي يـــتم اســـتعمال النقود المعدنية مع النقود المصرفية (نقود الودائع).

ونبدأ الآن بتوضيح كل نوع من هذه الأنواع

١,٥ النقود السلعية

نسبة لوجود عيوب في نظام المقايضة لجأت المجتمعات إلى استخدام سلعة واسعة الانتشار ومقبولة للجميع كنقود تؤدي مهمة الوسيط للمبادلات. وفي المجتمعات البدائية تم استخدام **الماشية** أو **القمح** أو **السكر** أو **الملح** كوسيط للمبادلات **(نقود)**. ولكن هذه المجتمعات البدائية لجأت في آخر الأمر الى استخدام **معادن نفيسة** ونادرة مثل **النحاس** و**الحديد** و**البرونز** ثم **الفضة** وأخيراً **الذهب**. وكان السبب في كل ذلك هو أن السلعة المختارة يجب أن **تكون مقبولة** لدى الجميع كما يجب أن **تكون نادرة**.

وإذا كان نظام المقايضة الذي يعتمد على النقود السلعية قد تلاشى الآن فقد تقوم الحاجة الى العودة اليه ويحدث ذلك عندما يزيد عرض النقود المستعملة وتنخفض قيمتها بدرجة كبيرة تجعلها غير مقبولة للأفراد. ففي هذه الحالة يتم استخدام سلعة نادرة كنقود لأنها تتمتع ببعض خصائص النقود التي ذكرناها سابقاً ويحدث ذلك غالباً أثناء الحروب **مثل** الحرب العالمية الأولى عندما **بدأ الأفراد في ألمانيا رفض المارك الألماني وقبول السجائر بدلاً عنه كنقود** وحدث نفس الشيء في نهاية الحرب العالمية الثانية. ولمثل هذه الظروف يلجأ الأفراد الى الرجوع لمرحلة النقود السلعية بعد أن تطورت مجتمعاتهم وبالتالي تطورت نقودهم الى نقود ورقية ونقود مصرفية.

٢,٥ النقود المعدنية

ظهرت هذه الأنواع في العصور القديمة وكان يتم استخدام الحديد والنحاس ثم الذهب والفضة كنقود. وتم استخدام هذه المعادن كنقود لخصائصها التي تؤهلها لأن تصبح نقوداً مثل **ندرتها الطبيعية وعدم قابليتها للتلف وقابليتها للتجزئة وسهولة نقلها وحفظها والثبات النسبي في قيمتها.**

وتم استخدام هذه المعادن كنقود في أشكال مختلفة. ففي بادئ الأمر كانت **النقود** في **شكل سبائك** تختلف كل منها عن الأخرى في وزنها ودرجة نقائها. وعلى ذلك كان على الأفراد قبل إجراء عملية المبادلة التحقق من الوزن والنقاء أولاً لكل قطعة. وأدى

هذا بطبيعة الحال الى صرف وقت طويل في عملية المبادلة. وأصبح هذا أحد عيوب طريقة استخدام السبائك كنقود.

وفي مرحلة لاحقة **تولت السلطة المركزية (الملك)** مهمة تحديد وزن ودرجة نقاء كل سبيكة، كما حددت هذه السلطة **نوع المعدن المستخدم** في كل قطعة من السبائك. وبعد فترة تولت هذه السلطة المركزية **سك السبائك المعدنية** (من ذهب وفضة وخلافهما) في **شكل قطع نقدية** وحددت وزنها ودرجة نقائها، وهكذا ظهرت النقود المعدنية والتي ما زالت تستخدم حتى اليوم.

واحتكرت السلطة المركزية عملية سك النقود وذلك لأنها **رمز للسيادة** ولأن هذا الاحتكار يمثل وسيلة لزيادة موارد الدولة كما أنه **أداة فاعلة** في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ولكي تكون **ملزمة للأفراد بحكم القانون**.

ولكي تكون **النقود المعدنية** نقوداً **رئيسية** كان لابد من توفر **خاصيتين أساسيتين فيها**

- **الخاصية الأولى:** أن تكون مرآة ملزمة قانوناً حتى يستطيع المدين أن يسدد دينه بهذه النقود دون أن يستطيع الدائن أن يرفض قبول أي كمية منها.
- **الخاصية الثانية** هي ألاّ تختلف القيمة النقدية للمعدن عن قيمته التجارية في حالة استخدام معدن الذهب. وكانت **النقود الذهبية** تعتبر **قاعدة للنقد** وتقبل في **التسويات الخارجية**.

وفي نفس الوقت الذي كانت تستخدم فيه النقود الذهبية تم استخدام نقود معدنية أخرى من معادن غير نفيسة (برونز ونيكل، الخ) وكانت تعرف بالنقود المعدنية المساعدة. وحتى هذه النقود المساعدة والتي كانت تستخدم في التسويات الداخلية، وكان لابد من تمتعها بخاصيتين أساسيتين

- **الخاصية الأولى** : هي أن تكون قيمتها الاسمية (المسكوكة عليها – دينار مثلاً) أكبر من قيمتها الفعلية – أي قيمة المعدن الموجود داخلها. وبذلك تكون قيمتها الاقتصادية (ما

تستطيع شراءه من سلع وخدمات) أكبر من قيمتها التجارية أي قيمة المعـــدن الموجـــود داخلها.

➢ **الخاصية الثانية** :أن تكون قوة إبرائها أقل محدودية من قوة إبراء النقـــود الذهبيـــة. وهذا يعني أن الدائنين غير ملزمين قانوناً بقبولها مقابل استحقاقاتهم وبالتالي لهم الحـــق أن يرفضوا قبولها إذا زادت كميتها عن حد معين.

٣,٥ النقود الورقية

تاريخياً اعتاد الأفراد أن يودعوا ما لديهم من معادن نفيسة مثل الذهب مـــثلاً مـــع الصياغ أو تجار الذهب وكانوا يحصلون على إيصالات أو شهادات تثبت حقـــوقهم فـــي المعدن. وكان هؤلاء الأفراد إذا أرادوا شراء سلعة أو خدمة يردون الإيصال أو الشهادة للصائغ والذي يدفع لهم حقوقهم ذهباً، ثم يقومون بشراء ما يحتاجونه كما كان البـــائعون الذين يحصلون على الذهب في مقابل السلعة يقومون بإيداع الذهب مـــرة أخـــرى لـــدى الصياغ أو تجار الذهب.

ونسبة لتكرر **عملية الإيداع** وما تهدره من وقت لإتمام عمليتي المبادلة والإيـــداع أصبح البائعون يقبلون **نقل ملكية الإيصال أو الشهادة** – التي تمثل حق المـــشتري فـــي كمية من الذهب عند أحد تجار الذهب – في **مقابل ما باعوه للمشتري**. وقد ساعد علـــى ذلك

➢ **سهولة نقل وتحويل ملكية الشهادة** وبالتالي التقليل مـــن خطـــر فقـــدان الـــذهب (بالسرقة أو الضياع).

➢ **الثقة المتوافرة في الصائغ أو التاجر** الذي حرر الإيصال أو الشهادة وذلـــك لأن هؤلاء التجار أو الصاغة كانوا يدفعون مباشرة لمن يقدم لهم الإيصال أو شهادة الإيداع، وبهذا أصبحت هذه الإيصالات الورقية نقوداً مثلها مثل النقود الذهبية وتقوم بكل وظائف النقود المعروفة. وكان هذا القبول للإيصالات الورقية بمثابة تدشين للنقود الورقية.

وبعد هذه الخطوة أصبحت البنوك هي التي تستلم إيداعات الذهب وتقوم بإصدار الإيصالات بدلاً عن الصياغ وتجار الذهب. وكان أول بنك يقوم بمثل هذا الإصدار هو **(بنك استكهولم) في السويد، وذلك في عام ١٦٥٦م.** وكان هذا البنك يقوم بإصدار سندات دين عليه قابلة للتداول مكتوب عليها تعهد من البنك بدفع قيمتها في شكل نقود ذهبية عند الطلب.

وفي **القرن التاسع عشر** أصبحت النقود الورقية التي تصدرها البنوك (السندات) مقبولة تماماً ويتم تداولها بجانب النقود المعدنية، وكانت هذه النقود الورقية قابلة للتحويل الى ذهب أو فضة عند تقديمها للبنك الذي أصدرها ولكن هذه القابلية لتحويل النقود الورقية الى ذهب أو فضة انتهت بنهاية عقد الثلاثينيات من القرن الماضي.

ومرت هذه النقود الورقية بمراحل خلال تطورها. ففي

- **المرحلة الأولى** كانت الورقة بديلاً عن النقود المعدنية.
- **المرحلة الثانية** صارت هذه النقود الورقية تقبل في المعاملات وفي الوفاء بالالتزامات وأصبحت تصدر لحاملها (لا يكتب عليها اسم شخص معين) وبوحدات مختلفة ومع ذلك كان في استطاعة حاملها تحويلها الى ذهب عند تقديمها للبنك المصدر لها.
- **المرحلة الثالثة** تبين للبنوك التي تصدر مثل هذه الأوراق أن نسبة ضئيلة منها هي التي يطلب تحويلها الى ذهب.

وعلى ذلك رأت هذه البنوك أنه لم يعد من الضروري أن يكون كل غطاء الأوراق الصادرة ذهباً أو فضة من قيمتها. وهكذا أصبح بإمكان البنك أن يصدر أوراقاً نقدية أكثر من قيمة الذهب الذي يحتفظ به. ومن هنا بدأت في الظهور النقود الورقية التي تصدر بغير غطاء ذهبي وهكذا أصبحت هذه النقود الورقية نقوداً ائتمانية بدلاً عن نقود ورقية تنوب عن نقود معدنية. ولا تستند هذه النقود الائتمانية على غطاء معدني (ذهب) بل تستند على ثقة المتعاملين فيها. **وفي آخر مرحلة من مراحل تطور النقود الورقية** أعفيت البنوك من تحويلها الى نقود معدنية. وهكذا أصبحت هذه النقود الورقية

لا قيمة ذاتية لها كسلعة، ولكنها اعتبرت كقوة شرائية بناء على ثقة الأفراد فيها بحكم القانون الصادر من الدولة بقبولها.

وتنحصر النقود الورقية في ثلاثة أنواع وهي: نائبة ووثيقة وإلزامية

- **النائبة** تمثل كمية من الذهب أو الفضة مودعة بأحد البنوك، وعلى ذلك تعتبر نائبة عن الذهب أو الفضة.
- **أما النقود الورقية الوثيقة** فهي صكوك تحمل تعهداً من البنك الموقع عليها بأن يدفع لحاملها عند الطلب مبلغاً معيناً، ويعتمد قبولها في التداول على الثقة في مصدرها.
- **أما النقود الورقية الإلزامية** فهي غير قابلة للصرف لمعدن نفيس، وهناك **نوعان** من هذه الأوراق الإلزامية،

* **النوع الأول** هو النقود الورقية الحكومية التي تصدرها الحكومة وتجعلها نقوداً رئيسية، وهذه لا تحول إلى معدن ولا يقابلها رصيد معدني.
* **النوع الثاني** هو النقود الورقية المصرفية ويصدر بشأنها قانون يعفي بنك الإصدار من تحويلها الى معدن، ولكن تحرص الدولة على عدم الإفراط في إصدارها حتى تتوفر ثقة الأفراد فيها.

٤,٥ نقود الودائع أو النقود الكتابية

عزيزي الدارس، يمثل هذا النوع من النقود آخر مراحل التطور النقدي وذلك لأن الودائع الجارية أصبحت تستخدم كنقود لتسوية الديون وذلك من خلال كتابة شيك فقط للدائن والذي بدوره يودعه في حسابه في أي بنك. وهكذا لا يتم تبادل أي نقود (سلعية أو ورقية) بين الدائن والمدين. ونسبة **لكثرة استخدام الودائع الجارية** في تسوية الديون والمطالبات **صارت نقود الودائع** (أو النقود الكتابية) **أهم وسائل الدفع في عالم اليوم.**

ويمكن أن تنشأ الوديعة الجارية من إيداع شخص ما لمبلغ معين في البنك وهكذا تصبح لديه وديعة جارية يمكن أن يدفع منها لدائنه. أو يمكن أن تنشأ الوديعة نتيجة

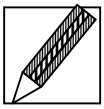
لقرض يعطيه البنك لشخص ما على أن يدفعه للبنك في وقت لاحق. وفي هذه الحالة تكون لهذا الشخص المدين وديعة جارية يستخدمها في تسوية معاملاته بكتابة شيك فقط. وهكذا أصبح الشيك الآن الوسيلة الأولى للوفاء بالالتزامات خاصة الكبيرة منها.

وهناك **حقيقة** يجب أن تذكر في هذا المجال وهي **أن البنوك** عندما توضع فيها **أموال كودائع** فإنها تعلم (بالممارسة) أن كل **هؤلاء المودعين** لن يسحبوا كل أموالهم في **نفس الوقت،** ولذلك بدأت البنوك في **إقراض الأموال المودعة** لديها **لأفراد آخرين** دون خشية من عدم تمكنها دفع أموال الودائع لأصحابها الأصليين وذلك لأن أصحاب الودائع لا يطالبون بها كلها في نفس الوقت كما أن البنك يستقبل يومياً أشخاصاً جدد يحملون مبالغ لإيداعها في البنك، ولذلك نادراً ما يفقد البنك السيولة اللازمة لدفع مستحقات أصحاب الودائع الأصلية. وهذا الإقراض الذي يقوم به البنك يمكنه من جني **أرباح في شكل فوائد** على القروض التي يمنحها لمن يحتاجها وتتوفر فيه الثقة بردها للبنك.

وهكذا لم يعد حجم النقود الكتابية يقتصر على حجم الودائع الحقيقية بل زاد عنه بمقدار القروض التي يمنحها البنك. وعلى ذلك يمكن لهذه البنوك أن تزيد من العرض الحقيقي للنقود بالزيادة في الإقراض. وحتى لا يؤثر هذا على الاقتصاد كان لابد للدولة من التدخل لتنظيم عملية الإقراض (أو خلق الودائع أو خلق الائتمان).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرقاً بين النقود الورقية والنقود الكتابية. ويتمثل هذا الفرق في أن النقود الورقية مبرأة للذمة إذا رفض الدائن استلامها (أي استلام الشيك) ويتوقف **قبول النقود** الكتابية (نقود الودائع أو نقود الائتمان) على **الثقة** في الشخص الذي يكتب الشيك. ومع ذلك فقد اتسع نطاق استعمال النقود الكتابية لسهولة استعمالها وإمكانية تجزئتها وقلة تعرضها للسرقة. كما زاد من الثقة فيها والقبول العام لها الحماية القانونية لها التي شرعتها الدولة لحماية حقوق كل الأطراف المتعاملة بالنقود الكتابية.

تدريب (٤)



ما هي مزايا نظام التبادل النقدي؟

أسئلة تقويم ذاتي



أجب عن الأسئلة الآتية:

١. أذكر أنواع النقود؟

٢. ما هي أنواع النقود المعروفة اليوم ؟ وما هي مزايا استخدامها ؟.

الخلاصة

عزيزي الدارس بعد دراستك لهذه الوحدة وفقاً لأساليب التعلّم الذاتي وتنفيذ كافة أوجه النشاط التعليمية والتعلمية اعتقد أنك بحاجة إلى ملخص لما جاء في هذه الوحدة.

حيث تناولنا في هذه الوحدة النقود وهي "أي شيء يمكن تداوله بحرية بين الأفراد ويتمتع بدرجة قبول تام لديهم، وذلك لتسوية المستحقات التي تنجم عن المعاملات الاقتصادية" ابتداءً من مرحلة المقايضة والتي كانت تتم فيها مبادلة سلعة بأخرى وتوصلنا إلى أنه كلما زاد عدد الراغبين في التبادل وتزايد عدد السلع التي يراد مقايضتها كلما أصبحت عملية المقايضة أكثر تعقيداً وتأخذ وقتاً طويلاً ومن هنا ظهرت عيوب المقايضة والمتمثلة في

أ. صعوبة التوافق المزدوج للرغبات.

ب. صعوبة وجود مقياس مقبول للمبادلة.

ج. صعوبة استبدال سلع لاتجزأ.

د. صعوبة وجود مقياس للمدفوعات الآجلة.

لكل هذه الصعوبات فكر الإنسان في إيجاد وسيط أكثر قدرة على تيسير وتنمية عملية المبادلة حيث تم اكتشاف النقود وصارت العملية التبادلية هي(سلعة – نقود – سلعة) بدلاً عن سلعة بسلعة.وأصبحت النقود جزء مكمل للدورة التبادلية. وتتميز هذه النقود بخصائص عدة أهمها

أ. القبول العام.

ب. سهولة الحمل.

ت. تماثل الوحدات.

ث. القابلية للانقسام.

ج. عدم القابلية للهلاك السريع.

ح. الاستقرار وثبات القيمة.

خ. الندرة النسبية.

كانت نشأة النقود لظهور الحاجة الماسة لوسيط يسهل عمليات المبادلة فأصبحت الوظيفة الأولى للنقود هي أنها وسيط للمبادلات وهذه الوظيفة قادت إلى ظهور وظائف أخرى تقوم بها النقود وهي " مقياس للقيم، ومستودع للقيم، ثم معيار لتسوية المعاملات الآجلة" وقد يسرت النقود تكديس الفوائض في الثروة وبالتالي تكوين رأس المال، وذلك لسهولة تخزينها وجمعها في مكان محدود.

وأخيراً وقفنا على أنواع النقود وتطور أشكالها من سلعية إلى معدنية إلى ورقية ثم إلى نقود مصرفية. فالنقود السلعية كانت في المجتمعات البدائية ويتم فيها اختيار سلعة واسعة الانتشار ومقبولة للجميع، مثل الماشية، القمح، الملح. أما النقود المعدنية فكانت من المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة.

أما النقود الورقية فلها ثلاثة أنواع هي:

- **النائبة** تمثل كمية من الذهب أو الفضة مودعة بأحد البنوك، وعلى ذلك تعتبر نائبة عن الذهب أو الفضة.
- **أما النقود الورقية الوثيقة** فهي صكوك تحمل تعهداً من البنك الموقع عليها بأن يدفع لحاملها عند الطلب مبلغاً معيناً، ويعتمد قبولها في التداول على الثقة في مصدرها.
- **أما النقود الورقية الإلزامية** فهي غير قابلة للصرف لمعدن نفيس، وهناك **نوعان** من هذه الأوراق الإلزامية،

* **النوع الأول** هو النقود الورقية الحكومية التي تصدرها الحكومة وتجعلها نقوداً رئيسية، وهذه لا تحول إلى معدن ولا يقابلها رصيد معدني.

* **النوع الثاني** هو النقود الورقية المصرفية ويصدر بشأنها قانون يعفي بنك الإصدار من تحويلها الى معدن، ولكن تحرص الدولة على عدم الإفراط في إصدارها حتى تتوفر ثقة الأفراد فيها.

وآخر نوع من أنواع النقود هي نقود الودائع وتمثل آخر مراحل التطور النقـــدي لأن الودائع الجارية أصبحت تستخدم كنقود لتسوية الديون وذلك من خلال كتابـــة شـــيك فقط للدائن والذي بدوره يودعه في حسابه في أي بنك. وهكذا لا يـــتم تبـــادل أي نقـــود (سلعية أو ورقية) بين الدائن والمدين. ونسبة لكثرة استخدام الودائع الجارية في تـــسوية الديون والمطالبات صارت نقود الودائع (أو النقود الكتابية) أهم وسائل الدفع فـــي عـــالم اليوم.

أرجو أن أكون قد وفقت في تلخيص هذه الوحدة بالصورة التي تعينك علـــى فهمهـــا وأهلاً بك إلى الوحدة التالية.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

تتناول الوحدة التالية الأنظمة النقدية ، وتتكون من أربعة أجزاء رئيسة ، الجـــزء الأول: نظام المعدن الواحد، والجزء الثاني يتناول نظام الذهب الآلي والذهب المدار، أما الجزء الثالث فيتناول نظام الذهب الدولي والقومي. أما الجزء الأخير فيتناول النظـــام الـــورقي الإلزامي.

نرجو أن تجد فيها إجابات واضحة وتفصيليةعن الأسئلة العالقة بذهنك.

إجابات التدريبات

تدريب (١)

تعتبر أقدم وظيفة للنقود هي قياسها كوسيط للتبادل والسبب الذي أدى لظهـــوره هو صعوبات المقايضة.

تدريب (٢)

كانت النقود عاملا حاسما في ازدهار التجارة، وفي تعميق تقسيم العمل وتوسيع نطاقه. وقد يسرت النقود تكديس الفوائض في الثروة، وبالتالي تكوين رأس المال، وذلك لسهولة تخزينها وإمكان جمعها في حيز محدود، ولأنها لا تفسد كالحاصلات الزراعية مثلا، فضلا عن سهولة نقلها من مصادر متعددة، بحيث يصبح من السهل جمع مدخرات أناس كثيرين في مكان واحد واستغلالها في مشروع أوسع نطاقا .

تدريب (٣)

- يسرت النقود تكديس الفوائض في الثروة.
- مرونة المال وسهولة تشكيله أدت إلى زيادة المرونة في التنقل المكاني.

تدريب (٤)

التبادل النقدي وخاصة أن النقد في آخر مرحلة من مراحل تطوره انحـــصر فـــي النقود الورقية بأنواعها الثلاثة نائبة، وثيقة، الزامية. لقد أضحت مزايـــا نظـــام التبـــادل النقدي لا تحصى بحيث أنه قد اختصر الزمان والمكان ولا يزال يقفز على الحواجز مع التطور التكنولوجي المتسارع وكل يوم مزايا جديدة انظر الصرف الآلي.

البطاقات البلاستيكية التجارة عبر الانترنت. التجارة البنكية التلفون البنكي

مسرد المصطلحات

- **النقود**

تعني أي شيء يمكن تداوله بحرية بين الأفراد ويتمتع بدرجة قبول تـــام لـــديهم، وذلك لتسوية المستحقات التي تنجم عن المعاملات الاقتصادية.

- **المقايضة**

وهي " مبادلة سلعة بأخرى " أو ما يسمى بالمبادلة العينية

- **النقود السلعية**

نسبة لوجود عيوب في نظام المقايضة لجأت المجتمعات إلى استخدام سلعة واسعة الانتشار ومقبولة للجميع كنقود تؤدي مهمة الوسيط للمبادلات. وفي المجتمعات البدائيـــة تم استخدام **الماشية** أو **القمح** أو **السكر** أو **الملح** كوسيط للمبادلات **(نقود)**.

- **النقود المعدنية**

ظهرت هذه الأنواع في العصور القديمة وحيث تم استخدام الحديد والنحـــاس ثـــم الذهب والفضة كنقود. وتم استخدام هذه المعادن كنقود لخصائص تؤهلهـــا لأن تـــصبح نقوداً مثل ندرتها الطبيعية وعدم قابليتها للتلف وقابليتها للتجزئة وسهولة نقلها وحفظهـــا والثبات النسبي في قيمتها.

- **النقود الورقية**

كان الأفراد يودعون ما لديهم من معادن نفيسة مثل الذهب مثلاً مـــع الـــصياغ أو تجار الذهب وكانوا يحصلون على إيصالات أو شهادات تثبت حقوقهم في المعدن. وكان هؤلاء الأفراد إذا أرادوا شراء سلعة أو خدمة يردون الإيصال أو الشهادة للصائغ والذي يدفع لهم حقوقهم ذهباً، ثم يقومون بشراء ما يحتاجونه كما كان البائعون الذين يحصلون على الذهب في مقابل السلعة يقومون بإيداع الذهب مرة أخرى لدى الـــصياغ أو تجـــار الذهب.

➢ **نقود الودائع أو النقود الكتابية**

يمثل هذا النوع من النقود آخر مراحل التطور النقدي وذلك لأن الودائع الجارية أصبحت تستخدم كنقود لتسوية الديون وذلك من خلال كتابة شيك فقط للدائن والذي بدوره يودعه في حسابه في أي بنك. وهكذا لا يتم تبادل أي نقود (سلعية أو ورقية) بين الدائن والمدين. ونسبة لكثرة استخدام الودائع الجارية في تسوية الديون والمطالبات صارت نقود الودائع (أو النقود الكتابية) أهم وسائل الدفع في عالم اليوم.

ويمكن أن تنشأ الوديعة الجارية من إيداع شخص ما لمبلغ معين في البنك وهكذا تصبح لديه وديعة جارية يمكن أن يدفع منها لدائنه.

المصادر والمراجع

١. د. زكريا محمد بيومي، **النقود والبنوك والتجارة الدولية** ، دار النهضة العربية، القاهرة : ١٩٩١م .

٢. د.سيد الهواري ، **إدارة البنوك (مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية)** ، مكتبة عين شمس، القاهرة : ١٩٩٢.

٣. د. عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، جامعة عين شمس: ١٩٩٩م .

٤. د.عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك، القاهرة: ٢٠٠٠م .

٥. د.محمد زكي المسير ، **اقتصاديات النقود** ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠م .

٦. د. محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، بيروت : ٢٠٠٣م .

٧. د.محمد صالح الحناوي وآخرون، **المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية)**، الدار الجامعية : ٢٠٠١م .

٨. د. يوسف بن عبد الله الزامل، **النقود والبنوك والأسواق المالية**، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض : ٢٠٠١م .

9. Jeff Madura **, Financial Market & Institutions South** , western college , United Kingdom : 2002 .


الوحدة الثانية
الأنظمة النقدية

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
مُقدمة	**٣٧**
تمهِيدْ	٣٧
أَهْدافُ الوحدة	**٣٩**
١. نظام المعدن الواحد (نظام الذهب) "قاعدة الذهب"	**٤٠**
١,١ نظام المسكوكات الذهبية (نظام القطع الذهبية)	**٤١**
٢,١ نظام السبائك الذهبية	**٤٤**
٣,١ نظام الصرف بالذهب	**٤٥**
٢. نظام الذهب الآلي والذهب المدار	**٤٧**
١,٢ حد تصدير واستيراد الذهب	**٤٧**
٢,٢ نظام الذهب الآلي	٤٨
٣,٢ نظام الذهب المدار	٤٩
٣. نظام الذهب الدولي والقومي	**٥١**
١,٣ نتائج النظام الدولي	**٥١**
٢,٣ نتائج النظام القومي	**٥١**
٣,٣ مزايا وعيوب نظام الذهب الدولي	**٥٢**
٤,٣ إنهيار نظام الذهب الدولي	**٥٣**
٤. النظام الورقي الإلزامي	**٥٥**
الخُلاصة	**٥٩**
لمحةٌ مُسبقة عن الوحدة الدراسية التالية	**٦٠**
إجاباتُ التدريبات	**٦١**
مسرد المصطلحات	**٦٣**
المصادر والمراجع	**٦٥**

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارسُ

مرحباً بك إلى الوحدة الثانية من مقرر "إدارة المؤسسات المالية" وهي بعنوان " الأنظمة النقدية ".

عزيزي الدارس، نقدم لك مفهوم الأنظمة النقدية

في الوحدة الأولى وعند تتبعنا لتطور النقود عرفنا أن هناك **شكلين للنقود** هما النقود **المعدنية** والنقود **الورقية**. وكانت المعادن التي تستخدم كنقود تشمل الحديد والبرونز والفضة والذهب. وكانت أهم أنواع المعادن التي استخدمت كنقود هي الفضة ثم الذهب.

وباستخدام المعادن كنقود ظهر ما يعرف **بالقواعد النقدية** أو النظم النقدية. وكان لكل نظام نقدي معدن معين تقاس به القيم الاقتصادية للسلع والخدمات في البلد المعني. ويعتبر **المعدن المستخدم** كمقياس للقيم الاقتصادية هو **القاعدة النقدية**. ويمكن **التعرف على** القاعدة النقدية وذلك **بالتعرف على المعدن المستخدم**. فإذا اتخذ النظام النقدي الذهب كقاعدة له فان معنى ذلك أن يكون هذا النظام هو نظام نقد ذهبي. وتكون وحدة النقد ذهبية وتحتوي على كمية محددة من الذهب وعلى نوع محدد من الذهب أيضاً. وهكذا تصبح هذه الكمية من الذهب هي الوحدة النقدية التي تقاس بها القيم الاقتصادية للسلع والخدمات.

والنظام النقدي في أي بلد يتكون من القواعد والإجراءات التنظيمية التي تحكم إصدار النقود وتحكم تداولها بالصورة التي تمكن النقود من أداء وظائفها الاقتصادية التي ذكرناها في الوحدة السابقة. ويتكون النظام النقدي إلى جانب القواعد والإجراءات من القاعدة النقدية ونقود القاعدة النقدية. ولقد عرفنا ذلك في الفقرة السابقة.

فإذا كان **النظام النقدي** في بلد ما هو **النظام الذهبي** فإن هذا النظام يعرف بـــ **(نظام قاعدة الذهب)** وتكون نقود القاعدة النقدية في هذا النظام هي النقود الذهبية. أما إذا كانت وحدة النقد مصنوعة من **الفضة** فإن **القاعدة النقدية** هنا هي الفضة، ويكون النظام النقدي هو **(نظام قاعدة الفضة)**.

ومما لا شك فيه فإن زيادة قيمة المعدن المستخدم كنقود تعنـــي زيـــادة الوحـــدة النقدية اقتصاديا. وهكذا ترتفع القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة بمـــا يمكنهـــا مـــن الحصول على كميات أكبر من السلع والخدمات، والعكس صحيح إذا ما انخفضت قيمـــة المعدن المستخدم كنقود.

وفي هذه الوحدة نتناول أهم الأنظمة النقدية

تحتوي هذه "الوحدة " على أربعة أقسام رئيسة، يتناول القسم الأول منـــه نظـــام المعدن الواحد أو ما يسمى بقاعدة الذهب ويكون ذلك إذا كان النظام النقدي في بلـــد مـــا هو النظام الذهبي وتكون نقود القاعدة النقدية في هذا النظام هي النقود الذهبية ويـــشتمل هذا القسم على ثلاثة أجزاء هي " نظام المسكوكات الذهبية، ونظـــام الـــسبائك الذهبيـــة، ونظام الصرف بالذهب" أما القسم الثاني فنشرح فيه حد تصدير واستيراد الذهب ونظـــام الذهب الآلي والذي يكون في ظله ارتباط مباشر بين كمية الذهب وكمية النقود وبالتـــالي مستوى الأسعار. كما نشرح فيه نظام الذهب المدار والذي يتميز عن سابقه بتدخل الدولة المباشر "البنك المركزي" باتخاذ قرارات زيادة أو نقصان كمية النقود وفي القسم الثالـــث نتناول نظام الذهب الدولي والقومي وتتوقف تسمية نظام الذهب بدولي أو قـــومي علـــى مدى انتشار استخدامه في عدد كبير من الدول أو في دولة واحدة. فـــإذا اســـتخدم هـــذا النظام في كل الدول عرف بنظام الذهب الدولي. أما إذا استخدم في دولة واحدة عـــرف بنظام الذهب القومي. ولكل من النظامين نتائجه على الاقتـــصاد. وفـــي القـــسم الرابـــع والأخير وقفنا على النظام الورقي الإلزامي حيث تطور وظيفة الصائغ إلى بنك يـــصدر أوراقاً نقدية قابلة للصرف بالذهب وبمرور الزمن أصحبت ليس لها علاقة بكمية الذهب.

كما تجد عزيزي الدارس في ثنايا هذه الوحدة بعضاً من أسئلة التقويم الذاتي، نأمل أن تحلها. كما تجد – أيضاً – بعض التدريبات التي تساعدك على تركيز مادة الدرس حاول أن تحلها وإذا أحببت التأكد من صحة إجابتك، فستجد حلاً نموذجياً في خاتمة الوحدة.

والآن استمتع بدراسة هذه الوحدة فأهلاً بك،،،

أهدافُ الوحدة



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دارسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على أن

١. **تتعرف** على أنواع الأنظمة النقدية.
٢. **تشرح** مفهوم الأنظمة النقدية.
٣. **تلخص** صور نظام قاعدة الذهب.
٤. **توضح** نظام الذهب الآلي والذهب المدار.
٥. **تبين** نظام الذهب القومي والذهب الدولي.
٦. **تتعرف** على أسباب انهيار النظام الدولي.
٧. **تشرح** النظام الورقي الإلزامي وخصائصه.
٨. **تلخص** أنواع الأنظمة النقدية التي سادت العالم حتى اليوم.

١. نظام المعدن الواحد (نظام الذهب) "قاعدة الذهب"

نجد أن في النظام النقدي ذو المعدن الواحد يكون أساس الوحدة النقدية معدناً واحداً من معدنين هما الذهب أو الفضة. وأهم هذين هو النظام الذي يعتمد على الذهب – أي نظام الذهب.

وفي هذا النظام توجد علاقة ثابتة بين قيمة وحدة النقد الذهبية وقيمة مقدار ثابت من الذهب. أي اذا كانت الوحدة النقدية هي دينار ذهبي وزنه (١٠) عشرة جرامات من الذهب، ففي هذه الحالة فأن القوة الشرائية للدينار من السلع والخدمات تكون هي نفس الكمية التي يمكن الحصول عليها اذا ما دفعنا في مقابلها (١٠) عشرة جرامات من الذهب في أي شكل (خاتم مثلاً) من أشكال الذهب.

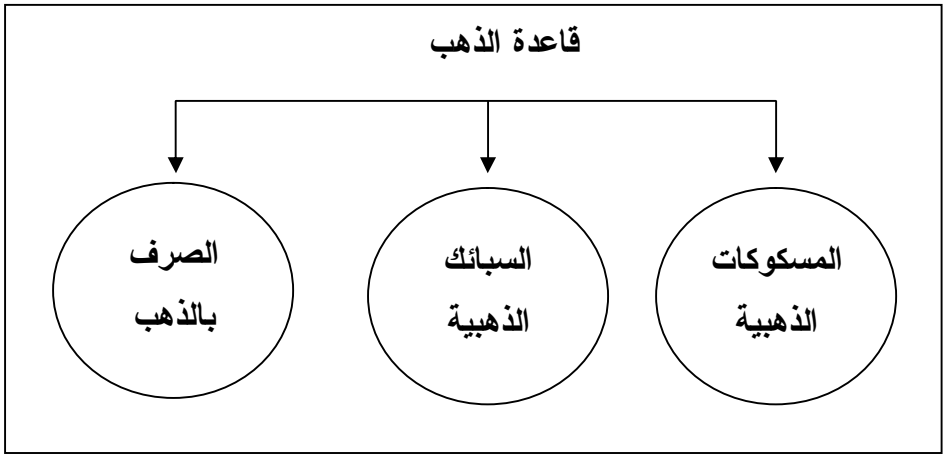
وهناك ثلاثة أنواع من الأنظمة الذهبية وهي:

- **النوع الأول:** ويقوم هذا النوع على ما تتخذه النقود المتداولة من شكل ذهبي (أي دينار ذهبي مثلاً).
- **النوع الثاني:** ويقوم هذا النوع على نظام الإدارة التي يتمتع بها النظام، فهي إما نظام إدارة آلي بحت لا تتدخل فيها سلطة وتعتمد على قبول الأفراد المتبادلين بها دون تدخل من سلطة تحدد كيفية وكمية التبادل. وأما نظام إدارة تشرف عليه وتديره وتحدده سلطة مركزية (حكومة).
- **النوع الثالث:** ويقوم على مدى اتساع الرقعة الجغرافية التي يغطيها النظام، فإما أن يستخدم النظام في بلد واحد ويطلق عليه نظام محلي وإما أن يستخدم النظام في أكثر من بلد ويعرف بالنظام الدولي.

ويعرف النوع الأول بنظام قاعدة الذهب. ولهذه القاعدة ثلاث صور رئيسة كما في الشكل أدناه

الشكل (١)

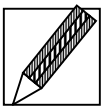
قاعدة الذهب



المصدر المصمم

وقبل أن نتناول هذه الصور بشيء من التفصيل نأخذ التدريب التالي

تدريب (١)



ماهي الخصائص التي تتميز بها نظام قاعدة الذهب

والآن ماهي صور قاعدة الذهب

١,١ نظام المسكوكات الذهبية (نظام القطع الذهبية)

Gold Coin Standard

يعتبر هذا النظام من أقدم النظم الذهبية المعروفة حيث كان الأفراد يدفعون في مقابل مشترياتهم من السلع والخدمات قطعاً ذهبية مسكوكة في شكل وحدات نقدية (دينار أو نصف دينار مثلاً). وتحتوي كل وحدة نقدية (دينار أو نصف دينار) على وزن معين من الذهب يساوي قيمتها الاسمية. وحتى يعمل هذا النظام بصورة سلسة ومقبولة كان لابد من توافر الشروط الآتية:

أولاً: تحديد وزن وعيار كل وحدة نقدية ذهبية وتقوم بهذا الحكومة.

ثانيـــاً: أن يتمتع كل الأفراد والهيئات بحرية سك أي كمية من الـــذهب وتحويلهـــا إلـــى وحدات نقدية ذهبية وذلك دون تحمل أي تكاليف حتى لا تزيد القيمة الاسمية لوحدة النقد عن قيمتها الحقيقية.

ونشرح هذا بالمثال الآتي:

إذا كان وزن دينار ذهبي يعادل عشرة (١٠) جرامـــات، وكـــان عنـــد أحـــد الأشخاص حلية ذهبية وزنها عشرة جرامات، فإذا أراد هذا الـــشخص أن يحـــول هذه الحلية إلى دينار فإنه سوف يذهب بها إلى مسبك لتحويلها إلى دينار. فإذا مـــا طالبه صاحب المسبك بتكاليف لهذا التحويل وقام هذا الشخص بدفع هذه التكـــاليف ففي هذه الحالة يكون دينار هذا الشخص أغلى واكبر قيمة من دينار آخر، مع أن دينار ه هذا لن يشتري سلعاً أكثر من أي دينار آخر لم تدفع عليه تكلفة سك. وهكذا تتغير القيمة الاسمية عن القيمة الحقيقية لهذا الدينار المسكوك والعكس صحيح إذا ما أريد تحويل مسكوكات (نقود ذهبية) إلى سبائك ذهبية.

ثالثاً: يجب أن تتوفر القابلية لتحويل جميع أنواع النقود الذهبية والسبائك الذهبية إلى نقود ورقية ذلك إذا وجدت مثل هذه النقود الورقية.

رابعاً: يجب توفر حرية تصدير واستيراد الذهب وذلك حتى يمكن المحافظة على قيمـــة العملة داخلياً وخارجياً.

ومثال على ذلك نقول

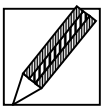
اذا قلت كمية الذهب في بلد ما فإن هذا يعني أن القاعدة النقدية سوف تقل (النقود الذهبية). وإذا قلت كمية النقود فإن أسعار السلع والخدمات ترتفع وفي مثل هذه الحالة فإن هذا البلد لا يمكنه أن ينافس خارجياً لأن أسعار صادراته من السلع والخدمات تزيد عن مثيلاتها في الدول الأخرى. ولحل هذه المشكلة يجب على مثل هذا البلد أن يزيد من استيراده من الذهب حتى يزيد من القاعدة النقدية وبالتالي تنخفض أسعار السلع والخدمات. وبالضرورة يكون العكس صحيحاً إذا زادت كمية الذهب في ذلك البلد. ومثل هذا الإجراء يؤدي إلى أن تتعادل قيمة العملة الذهبية داخلياً وخارجياً.

وإتباع مثل هذه الإجراءات يؤدي إلى ثبات واستقرار أسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة. كما كان للإفراد مطلق الحرية في استخدام النقود الذهبية أو السبائك الذهبية أو الأوراق النقدية القابلة للتحويل إلى ذهب أن وجدت.

وهكذا تتماثل القوة الشرائية للنقود الذهبية (المسكوكات) مع القوة الشرائية للسبائك الذهبية وكذلك مع القوة الشرائية للنقود الورقية إن وجدت. ويجب أن لا ننسى أن القوة الشرائية لكل هذه الأنواع (مسكوكات وسبائك ونقود ورقية) يمكن أن تتغير (ارتفاعاً وانخفاضاً) ولكن تظل القاعدة أن القوة الشرائية لكل هذه الأنواع تكون في حالات الارتفاع أو الانخفاض.

وظل هذا النظام معمولاً به في كل العالم حتى الحرب العالمية الأولى حين تخلت عنه كل الدول تدريجياً عدا الولايات المتحدة التي كان مخزونها من الذهب يزيد وبالتالي زادت قاعدتها النقدية وفي نفس الوقت ينخفض مخزون الدول الأخرى من الذهب وبالتالي تنقص قاعدتها النقدية. ولهذا أصبحت السلع والخدمات الأمريكية أقل سعراً من مثيلاتها في الدول الأخرى الشيء الذي أدى إلى زيادة صادراتها الى الدول الأخرى التي اختلت اقتصادياتها لهذا السبب.

تدريب (٢)



اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت بداية النهاية للعمل بنظام المسكوكات الذهبية علل

٢,١ نظام السبائك الذهبية Gold Bullion Standard

أثناء الحرب العالمية الأولى تعذر سك القطع الذهبية بنفس الحرية التي كانت سائدة في ظل نظام المسكوكات الذهبية. كما تعذر نقل الذهب بين الدول لتسوية مدفوعات التجارة نتيجة للحرب. ونسبة لهذه الظروف بدأت الدول في التخلي تدريجياً عن نظام القطع الذهبية وأصبحت النقود الورقية هي النقود القانونية.

وبعد الحرب وجدت الدول أنه لا مصلحة لها في العودة لنظام المسكوكات الذهبية (القطع الذهبية) وذلك لسببين:

أولاً: وهو اتساع نطاق التجارة الدولية وبالتالي الزيادة في كمية القطع الذهبية التي يجب تبادلها لتسوية المدفوعات الناجمة عن التجارة الدولية.

ثانياً: عدم حاجة الناس إلى استبدال النقود الورقية بقطع ذهبية إلا في حالتين هما:

- **المضاربة** على أسعار الذهب من أجل الربح.
- **وجود أزمات نقدية** (مثل التضخم) تدعو الناس إلى الاحتفاظ بالذهب لثبات قيمته أكثر من ثبات قيمة النقود الورقية.

وهذان السببان قد يقودان إلى تشجيع المضاربة على أسعار الذهب لتحقيق أرباح شخصية، كما يزيدان من اختلال التوازن الاقتصادي في حالة الأزمات المالية. و يؤديان إلى الإضرار بالاقتصاد القومي.

ولهذا فكرت كل الدول في البحث عن نظام جديد يحقق الاقتصاد في استخدام الذهب (أي الاستخدام الرشيد لكميات الذهب) ويحافظ على قاعدة الذهب في نفس الوقت. لذلك تم استخدام النقود الورقية مع الاحتفاظ بحق تحويلها الى ذهب.

وحقق هذا النظام الجديد هدفين في نفس الوقت و هما:

أولاً: الإبقاء على حرية التحويل من ذهب إلى نقود ورقية وبالعكس.

ثانياً: تقليل نطاق التعامل بالذهب داخلياً مع الاحتفاظ به كاحتياطي للدول لتسوية مدفوعاتها الخارجية.

وبمقارنة نظام المسكوكات (القطع) الذهبية مع نظام السبائك الذهبية نلاحظ الآتي

أ- انتهاء نظام سك الذهب إلى قطع نقدية وبالتالي اختفاء القطع الذهبية من التداول.

ب- شراء البنوك المركزية كميات كبيرة من الذهب لمنع ارتفاع قيمة الوحدة النقدية الورقية بالنسبة للذهب. إذ أن البنوك المركزية كانت تشتري القطع الذهبية وتدفع بدلاً عنها نقوداً ورقية قانونية.

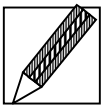
ج- تقليل استخدام الذهب كنقود في المعاملات الداخلية واستخدامه فقط في المعاملات الخارجية.

د- هذا النظام الجديد منح الدول فرصة تركيز الذهب في البنوك المركزية، ولكنه لم يمنع كبار المضاربين من شراء الذهب وبيعه لتحقيق أرباح، ولكن كانت هذه الإرباح تحقق على حساب صغار المدخرين وهم غالبية المواطنين في كل دولة.

٣,١ نظام الصرف بالذهب Gold Exchange Standard

في ظل هذا النظام لا تتحدد قيمة الوحدة النقدية الورقية على أساس الذهب مباشرة، وإنما ترتبط بنسبة ثابتة بعملة بلد آخر يعمل بنظام السبائك الذهبية. ولكن غطاء هذه العملة الورقية يجب أن يكون في شكل عملات ذهبية أو أُذونات أو سندات حكومية.

تدريب (٣)



ماهي الأسس التي قامت عليها قاعدة الصرف بالذهب

ومن مزايا هذا النظام

أ- وجود سعر صرف ثابت لعملات البلدان التي تربط قيمة عملتها ببلدان أخرى تستخدم نظام السبائك الذهبية.

ب-الاقتصاد في استخدام الذهب خاصة وأن تكلفة تعدينه وسكه عالية.

ج-تخفيض تكاليف تخزين وحراسة الذهب.

وبالرغم من المزايا التي ذكرناها فإن هذا النظام لم يخل من العيوب ومنها

أ- أي خسائر في قيمة العملة يتعرض لها البلد الذي يستخدم نظام السبائك الذهبية تنعكس مباشرة على البلد الذي يربط سعر عملته بها.

ب- وجود تبعية اقتصادية – قد تكون مضرة – للبلد الذي يربط سعر عملته مع بلد أخر يستخدم الذهب. وتتمثل هذه في تبعية اقتصادية وسياسية كاملة.

ج- إذا تخلت الدولة المتبوعة (التي تستخدم نظام السبائك الذهبية) عن هذا النظام فإن الدولة التي تربط عملتها الورقية بها يتوقف نظامها النقدي ويحدث اختلال في اقتصادها.

أسئلة تقويم ذاتي

أجب عن الأسئلةالآتية

١. عرف نظام قاعدة الذهب وماهي صوره؟

٢. ماهي الشروط اللازمة لتطبيق نظام المسكوكات الذهبية؟

٣. ماهو سبب التخلي عن نظام المسكوكات الذهبية؟

٤. ماهو الفرق بين نظام المسكوكات الذهبية ونظام السبائك الذهبية؟

٢. نظام الذهب الآلي ونظام الذهب المدار

١,٢ حد تصدير واستيراد الذهب

في ظل النظام الذهبي يتحدد سعر الصرف على أساس ما تحتويه العملة من ذهب، وتتذبذب الأسعار حول سعر التبادل في حدود ضيقة. فلو فرضنا مثلاً أن الطلب على الدولار الأمريكي قد اشتد حتى زاد عن سعر التعادل بينه وبين الدينار السوداني فقد نجد أن من يريد تحويل نقود من السودان إلى أمريكا يفضل شراء الذهب من السودان وشحنه إلى أمريكا وبيعه هناك لارتفاع سعره نتيجة لزيادة الطلب على الدولار. ولكن يتحتم على مثل هذا الشخص أن يدفع تكاليف أخرى تتمثل في

أ- مصاريف الشحن.

ب- مصاريف التأمين.

ج- مصاريف وعمولة للسمسار الذي يبيع الذهب في أمريكا.

وفي مثل هذه الحالة إذا زاد سعر الذهب بعد إضافة مثل التكاليف المذكورة أعلاه عن سعره في أمريكا فلن يصدر أحد ذهباً من السودان إلى أمريكا. وهذا يعرف ب **(حد تصدير الذهب)** إذ أن سعر صرف الذهب في أمريكا يكون أقل من سعر التعادل مضافاً إليه التكاليف المذكورة.

والعكس صحيح إذا قل سعر صرف الذهب بعد إضافة هذه التكاليف في السودان عن سعر التعادل فلن يرغب أحد في استيراد الذهب من أمريكا للسودان وهذا ما يعرف بـ (حد **استيراد الذهب)**.

٢,٢ نظام الذهب الآلي Automatic Gold Standard

في ظل هذا النظام يكون هناك ارتباط مباشر بين كمية الذهب وكمية النقود وبالتالي مستوى الأسعار والذي يؤثر بدوره على النشاط الاقتصادي في أي دولة.

ومثال لذلك نفترض أن كمية الذهب قد زادت في أمريكا فإن ذلك يعني زيادة كمية النقود فيها وهذا يؤدي إلى زيادة أسعار السلع الأمريكية. وفي مثل هذه الحالة تقل صادرات أمريكا للدول الأخرى – والعكس صحيح – وهو ما يؤثر على الإنتاج والعمالة في أمريكا ويزيد من استيرادها من الدول الأخرى. وبالطبع فإن هذا يؤدي إلى خروج الذهب من أمريكا إلى الدول الأخرى التي تشتري منها. وفي مثل هذه الحالة يلجأ البنك المركزي الأمريكي **(بنك الاحتياط الفدرالي)** إلى رفع سعر الفائدة لسحب النقود من الاقتصاد وذلك بزيادة الودائع البنكية لزيادة سعر الفائدة وهكذا تقل كمية النقود وبالتالي تقل أسعار السلع الأمريكية وتقل كذلك أجور العمال. وهكذا ينخفض الطلب على السلع الأمريكية وبالتالي تنخفض أسعارها. وفي مثل هذه الحالة يمكنها زيادة صادراتها من السلع لأنخفاض سعرها (والعكس صحيح).

وفي مثل هذه الحالات نجد أن زيادة أو انخفاض كمية النقود تؤثر على حركة الصادرات والواردات والتي تعمل بدورها على خفض أو رفع سعر الصرف للعملة. وفي مثل هذه الحالات تختل الأسعار العالمية للسلع ولكن **تغير حركة الصادر والوارد** تؤدي إلى **إعادة توازن الأسعار العالمية** مرة أخرى **بصورة أوتوماتيكية** أو بصورة **آلية دون تدخل من الدولة.**

ومن مزايا هذا النظام

أ- ثبات أسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة.

ب-ثبات في مستويات الدخل والإنتاج والعمالة بين الدول.

وظل هذا النظام سائد حتى بداية الحرب العالمية الأولى حين بدأت الدول تتدخل في أسعار عملاتها خوفاً من حدوث خلل في اقتصادياتها، وحينها عجز هذا النظام عن تحقيق أغراضه (أهدافه) ومن ثم ظهر ما يسمى بـ **(نظام الذهب المدار).**

٣,٢ نظام الذهب المدار Managed Gold Standard

يتميز هذا النظام عن نظام الذهب الآلي بأن الدولة والسلطات النقدية (البنك المركزي) تتدخل فيه باتخاذها قرارات زيادة أو نقص في كميات النقود. ومما سبق ذكره عن نظام الذهب الآلي فإن الزيادة أو النقصان في كميات النقود تتم بصورة آلية دون تدخل من الدولة.

يمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى استبدال نظام الذهب الآلي بنظام الذهب المدار في:

أ- اختلال النشاط الاقتصادي في كل الدول نتيجة لقيام الحرب العالمية الأولى والتي صعبت من مهمة تصدير الذهب من دولة لأخرى.

ب-إصرار الدول على التدخل في الشؤون الاقتصادية من خلال وضع نظم وقواعد تجعل البنك المركزي يتحكم في كميات النقود من خلال تحكمه في حركات دخول وخروج الذهب.

ج- اتفاق كل الدول على زيادة التبادل التجاري بينها وبالتالي زيادة كميات النقود لتسوية المدفوعات. ولا يمكن أن يتم هذا إلا باتفاق الدول على سياسة سعر الخصم وسياسة عمليات السوق المفتوح.

(سوف نتناول هذا بالشرح الوافي عندما نتناول وظائف البنك المركزي لاحقاً).

وباستحداث هذا النظام الجديد أوقفت العمليات الآلية لتحويل الذهب تجنباً للمخاطر التي كان يخلقها خروج الذهب من الدولة وذلك باضطرارها لرفع سعر الفائدة والذي **بدوره يؤدي إلى:**

أ- ضعف النشاط الاقتصادي في الدول.

ب- انعدام الثقة في النشاطات الاقتصادية للدولة.

ج- زيادة في كميات النقود المكتنزة (عكساً عن المدخرة)

وبالتالي انخفاض التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة الشيء الذي يؤدي بالضرورة إلى الانكماش الاقتصادي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل الدول – بعد ما عانته من خلل في اقتصادياتها – قد قدمت اقتراحات كثيرة بخصوص إدارة **نظام الذهب وكيفية توجيهه**. ومنها

أ- دعوة لتثبيت القيمة الدولية للذهب حتى لا ترتفع الأسعار وبالتالي تؤدي إلى تقليل الائتمان المصرفي، أو حتى لا تنخفض الأسعار وبالتالي تؤدي إلى زيادة الائتمان المصرفي.

ب- تثبيت أسعار الصرف (اغلب المقترحات عن نظام الذهب الآلي قدمت في مؤتمر دولي عقد في ((جنوا)) في ايطاليا عام ١٩٢٢).

ومن هنا نجد أنه بدلاً من ربط القوة الشرائية للوحدة النقدية بقيمة الذهب (كما كان الحال في نظام الذهب الآلي) أصبحت قيمة الذهب هي المرتبطة بالقيمة الشرائية (الثابتة نسبياً) للوحدة النقدية. وهذا هو الاختلاف الأساسي بين نظام الذهب الآلي ونظام الذهب المدار.

أسئلة تقويم ذاتي



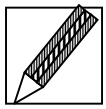
أجب عن الأسئلةالآتية:

١. مامعنى حد تصدير واستيراد الذهب؟
٢. أشرح نظام الذهب الآلي؟
٣. ماهي مزايا نظام الذهب الآلي؟
٤. ماهو نظام الذهب المدار؟
٥. ماهي الأسباب التي أدت إلى استبدال نظام الذهب الآلي بنظام الذهب المدار؟
٦. ماهي أضرار ارتفاع أسعارالفائدة على الاقتصاد؟
٧. ماهي اقتراحات الدول حول إدارة نظام الذهب؟

٣. نظام الذهب الدولي والقومي

تتوقف تسمية نظام الذهب بدولي أو قومي على مدى انتشار استخدامه في عدد كبير من الدول أو في دولة واحدة. فإذا استخدم هذا النظام في كل الدول عرف بنظام الذهب الدولي. أما إذا استخدم في دولة واحدة عرف بنظام الذهب القومي. ولكل من النظامين نتائجه على الاقتصاد.

تدريب (٤)



عرف نظام النقد الدولي وماهو دوره؟

١,٣ نتائج النظام الدولي

أ- ثبات أسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة وهذا يعني ثبات قيم النقود في كل الدول.

ب- تقارب مستويات الأسعار في كل الدول لأن كل وحدة نقدية تكون ثابتة بالنسبة لقيمة الذهب وكذلك لثبات أسعار الصرف بالنسبة للعملات المختلفة مع بعضها البعض.

ج- اتساع سوق الذهب دولياً لأن كل الدول تستخدمه للأغراض النقدية.

٢,٣ نتائج النظام القومي

أ- تقلب أسعار صرف العملات للدول المختلفة نتيجة لتقلب أسعار الذهب من دولة لأخرى.

ب- عدم ثبات مستويات الأسعار في الدول المختلفة أيضاً نتيجة لتقلب أسعار الذهب من دولة لأخرى.

ج- انكماش سوق الذهب لعدم استخدام الذهب في الأغراض النقدية إلا في دولة واحدة أو دول قليلة.

٣,٣ مزايا وعيوب نظام الذهب الدولي

أولاً: المزايا

- ❖ يمثل الذهب أفضل وسيط دولي للتبادل كما يمثل مقياساً مقبولاً للقيم (أي السلع والخدمات).
- ❖ ثبات معدلات الصرف للعملات بين الدول.
- ❖ نسبة لثبات معدلات الصرف بين الدول يمكن عقد صفقات بين الدول طويلة الأجل وزيادة الاستثمارات بين الدول لقلة المخاطر.
- ❖ تعادل مستويات الأسعار للسلع والخدمات في كل الدول.

ثانيا: العيوب

- ❖ التضحية بثبات مستوى الأسعار في الدولة ذلك لأن تقلب الأسعار بين الدول يجبر بعضها على تقليل أسعارها لتتمكن من تصدير سلعها للدول الأخرى.
- ❖ تحركات الذهب من دولة لأخرى قد يؤدي لتكدس الذهب في إحداها وقلته في بقية الدول. فإذا تكدس الذهب في إحدى الدول فإن مستويات الأسعار فيها تقل وبالتالي تقل مستويات الأجور ولهذا آثار سالبة على الإنتاج في الدول الأخرى. أما إذا قلت كميات الذهب في دولة ما فإن مستويات الأسعار فيها ترتفع لقلة كمية النقود وبالتالي ترتفع مستويات الأجور في هذه الدولة وفي هذا آثار سالبة على الإنتاج في هذه الدولة المعنية.

٤,٣ انهيار نظام الذهب الدولي

قبل قيام الحرب العالمية الأولى كان نجاح نظام الذهب الدولي يعتمد كثيراً على قوة الاقتصاد الإنجليزي. لذلك كانت البنوك البريطانية تقوم بتمويل التجارة الخارجية وهذا ما ساعد في كبر حجم سوق (لندن) المالي إذ أن إنجلترا كانت تعمل بمبدأ حرية التجارة. فكانت الدول التي تبيع منتجاتها في بريطانيا تودع حصيلة صادراتها (التي تتكون من الذهب) في بنوك (لندن) حتى تستطيع أن تدفع منها ديونها وفوائدها. وبقيام الحرب العالمية الأولى وازدياد الإنفاق العسكري البريطاني جعل الاقتصاد البريطاني يهتز خاصة عندما تطالب الدول الأخرى بالأرصدة الذهبية التي أودعتها في بنوك لندن. وأدى اهتزاز الاقتصاد البريطاني إلى عدم مقدرة بريطانيا على الصمود أمام ضغوط خروج الذهب منها، ولهذا قررت الخروج من قاعدة الذهب كما فعلت قبلها الدول الأخرى.

ويمكن تلخيص أهم أسباب انهيار قاعدة الذهب في الآتي:

أولاً: انتهاء عهد حرية التجارة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لجأت الدول إلى عدم اتباع مبدأ حرية التجارة وبدأت في وضع الحواجز الجمركية على الواردات وفي نفس الوقت حاولت كل الدول تشجيع صادراتها وذلك بتخفيض قيمة عملتها مقابل الذهب (ما عرف بالتخفيض التنافسي). وبهذه الطريقة وجدت إنجلترا نفسها غير قادرة على المحافظة على مركزها الدولي في التجارة الخارجية فاضطرت الى نبذ مبدأ حرية التجارة.

وبتسابق الدول في وضع العقبات أمام حرية التجارة الدولية، بدأت مستويات الأسعار بين الدول المختلفة في التفأوت. وهكذا فقد نظام الذهب أهم ركن فيه ألا وهو تعادل مستويات الأسعار بين الدول.

ثانياً: سوء توزيع الرصيد العالمي من الذهب : أدى قيام الحرب العالمية إلى تسرب الذهب من الدول المختلفة إلى الولايات المتحدة الأمريكية نسبة لبعدها الجغرافي عن مناطق العمليات العسكرية وبالتالي استمرار اقتصادها في إنتاج السلع والخدمات عكساً

عن الدول الأخرى التي توقف فيها الإنتاج نتيجة لاندلاع الحرب في أراضيها (أوربـــا). ولهذا فقدت مثل هذه الدول جزءاً كبيراً من الاحتياطي الذهبي نتيجة لتسوية مـــدفوعاتها لأمريكا التي كانت تمدها بالسلع (خاصة الحربية). وهكذا تكدس الذهب فـــي أمريكـــا. وبعد الحرب فرضت عقوبات مالية (ذهبية) على ألمانيا كانت تـــذهب أغلبهـــا لأمريكـــا لدفع ديون الحلفاء لأمريكا نتيجة لشرائهم السلع منها (بالاقتراض أثناء الحرب) وهكـــذا كانت كل دول الحلفاء تدفع ديونها لأمريكا من نصيبها في التعويضات التـــي فرضـــت على ألمانيا.

ونسبة لهذا الخروج بكميات هائلة من الذهب (خاصة في وســـط وشـــرق أوربـــا) اضطرت السلطات في هذه الدول إلى إيقاف آلية حرية تحويل الذهب وهكذا إنهار ركن آخر من أركان نظام الذهب.

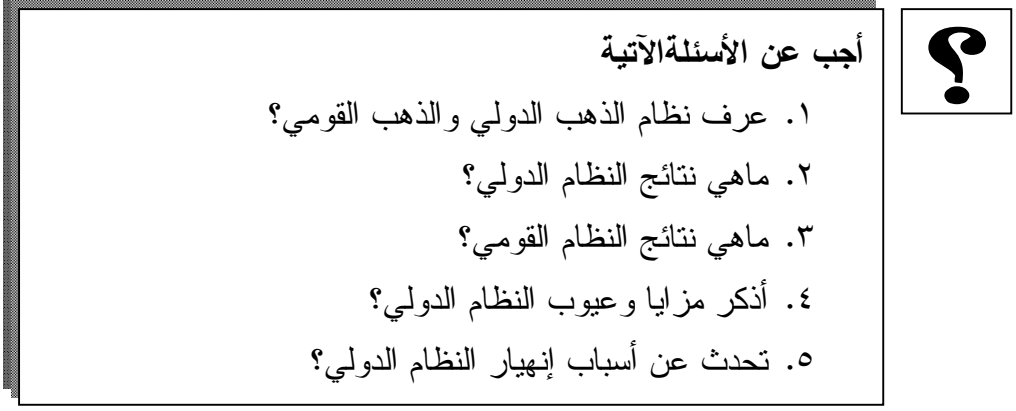
ثالثاً: استقلال مستويات الأسعار عن كميات الذهب : كانت مستويات الأسعار في ظـــل نظام الذهب تتبع في تذبذبها حجم الاحتياطي الذهبي لكل دولة. ولكن قيام الاحتكـــارات الكبيرة وكذلك الضغط الذي مارسته النقابات لمحاربة هذه الاحتكارات ولزيـــادة أجـــور أعضائها أدى إلى انفصال الرابطة بين مستويات الأسعار وحجم الاحتياطـــات الذهبيـــة لكل دولة.

رابعاً: استخدام نظام الصرف بالذهب : أدى وجود نظام الصرف بالذهب إلى خلق نقطة ضعف في النظام الذهبي الدولي لأن مدفوعات أمريكا للدول الأخرى بالـــذهب كانـــت تحفظ كودائع في البنوك الأمريكية. وحين تحتاج هذه الدول إلى تسوية ديونها فيما بينها كانت هذه التسويات تتم في أمريكا دون حاجة لخروج الذهب منهـــا إذ يـــنقص رصـــيد الدولة المدينة ويزيد رصيد الدولة الدائنة في البنوك المركزية.

خامساً:عدم الاستقرار السياسي: حيث يعتبر من العوامل التي ســـاعدت أيـــضاً علـــى إنهيار نظام الذهب ظهور حركات سياسية متطرفة كالنازية والفاشية ولهذا بـــدأت كـــل الدول في التخوف من قيام حرب عالمية أخرى. وهكذا انتشر هـــذا الخـــوف للأســـواق المالية فبدأ الذهب يتحرك من دولة لأخرى طلباً للامأن دون أن يكون لهذا التحـــرك أي

صلة بالتجارة الخارجية ولا بمستوى الأسعار في أي بلد. وهكذا تزعزعت الثقة في نظام الذهب الشيء الذي أدى في نهاية الأمر إلى انهياره التام.

أسئلة تقويم ذاتي



أجب عن الأسئلةالآتية

١. عرف نظام الذهب الدولي والذهب القومي؟
٢. ماهي نتائج النظام الدولي؟
٣. ماهي نتائج النظام القومي؟
٤. أذكر مزايا وعيوب النظام الدولي؟
٥. تحدث عن أسباب إنهيار النظام الدولي؟

٤. النظام الورقي الإلزامي

أشرنا سابقاً إلى أن التجار كانوا يودعون ما لديهم من ذهب لدى الصياغ مقابل صكوك من هؤلاء الصياغ تثبت حق التجار. وبدأ التجار في تظهير هذه الصكوك (أي تحويل ملكيتها) عندما يضطرون لدفع ديونهم.

وهكذا تطورت وظيفة الصائغ إلى بنك يصدر أوراقاً نقدية قابلة للصرف بالذهب (الصكوك). ولكن بعد قيام الحربين العالميتين وازدياد حجم الانفاق العسكري بدأت الدول في إصدار أوراق نقدية (بنكنوت) دون أن يكون لها أي صلة بحجم الاحتياطي من الذهب في الدولة المعنية. وعرفت هذه الأوراق بالنقود الورقية الإلزامية.

ومن الخصائص التي تميز النقود الورقية الإلزامية عن بقية الأنظمة النقدية ما يلي:

(أ) ليس لهذه الأوراق قيمة ذاتية (خلافاً للذهب الذي كانت قيمته في داخله).
(ب) لم تكن هذه النقود الورقية قابلة للتحويل إلى ذهب أو فضة.
(ج) كما لم تكن لهذه النقود الورقية قوة شرائية ثابتة بالنسبة للذهب.

وكانت الدول التي تتعامل بهذا النظام تثبت قيمة الوحدة من النقود الورقية بالذهب ولكن دون أن تسمح بتحويلها الى ذهب وكذلك دون أن يكون هناك توازن بين القوة الشرائية للذهب وبين القوة الشرائية لهذه النقود الورقية.

كما أعطت الدول نفسها الحق في التدخل في نظام النقود الورقية بالزيادة أو النقصان. وكان هذا التدخل يأخذ صوراً شتى منها:

أولاً: شراء الذهب بثمن محدد حفاظاً على قيمة الوحدة النقدية الورقية (حتى لا ترتفع قيمتها) وعدم بيعه بسعر محدد.

ثانياً: عدم الشراء أو البيع للذهب بثمن محدد.

ثالثاً: مراقبة حجم النقود (عرض النقود) والتدخل عند الحاجة بزيادته أو نقصانه لتحقيق التوازن الاقتصادي المطلوب.

رابعاً: الإسراف في إصدار النقود الورقية عندما تحتاج الدولة لإيرادات.

*** مزايا وعيوب نظام النقود الورقية الإلزامية**

أولاً: المزايا

حيث تتلخص مزايا هذا النظام في

- ❖ عندما تعذر استخدام النظام الذهبي أثناء الحرب كان لابد من خلق النظام الورقي ليحل محله في تسوية المدفوعات.
- ❖ لم تستطع آلية النظام الذهبي تصحيح تقلبات الأسعار كما لم تستطع الحد من هروب الذهب من بلد لآخر خاصة أثناء الحرب.
- ❖ كمية النقود التي يحتاجها أي بلد يجب أن لا تربط بكمية الذهب بل بكمية الإنتاج من السلع والخدمات.
- ❖ إمكانية زيادة أو نقص كمية النقود في النظام الورقي يعطيه ميزة أكبر من النظام المعدني إذ أن تغير حجم النقود في النظام الأخير يعتمد كلياً على التغير في حجم كميات الذهب.

وتلخيصاً نقول إن أهم ميزات هذا النظام تمثلت في الآتي:

- توفير تسهيلات مالية أكبر.
- زيادة النشاط الاقتصادي بسرعة نتيجة لتحكم الدولة في حجم النقود.
- إتاحة فرصة للتوظيف الكامل لعوامل الإنتاج بتوفير النقود اللازمة.

ثانياً: العيوب

تمثلت عيوب هذا النظام في الآتي:

❖ زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

❖ عدم وجود حدود لكميات النقود الورقية.

❖ زيادة حجم النقود عندما تحتاج الدولة لـــذلك دون إعطـــاء أي اعتبـــار للظـــروف الاقتصادية.

❖ أدى هذا النظام إلى تخفيض التجارة الدولية.

❖ استمرار العجز في ميزان المدفوعات في بعض الدول قد يـــدفعها لتخفـــيض قيمـــة عملتها لزيادة صادراتها وتقليل وارداتها. ولكن هذا الإجراء تتبعه كل الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها الشيء الذي يقود إلى ما عرف بالتخفيض التنافسي لقيم العملات.

❖ زيادة إصدار النقود تزيد من معدلات التضخم المالي (الزيادة المستمرة في المتوسط العام للأسعار) الشيء الذي يمكن أن يعرض النظام إلى الانهيار التام (حدث هذا فعـــلاً في ألمانيا في الحرب العالمية الثانية).

أسئلة تقويم ذاتي



١. تحدث عن نشأة النقود الورقية الإلزامية؟

٢. اذكر الأسباب التي أدت الى أن يتخلى العالم عن الأنظمة النقدية السابقة؟

٣. اذكر صور لتدخل الدولة في نظام النقود الورقية؟

٤. اذكر بالتفصيل مزايا وعيوب النظام النقدي العرفي المستخدم اليوم؟

الخلاصة

عزيزي الدارس بعد دراستك لهذه الوحدة وفقاً لأساليب التعلّم الذاتي وتنفيذ كافة أوجه النشاط التعليمية والتعلمية اعتقد أنك بحاجة إلى مخلص لما جاء في هذه الوحدة.

حيث تناولنا في هذه الوحدة الأنظمة النقدية والتي ظهرت نتيجة لاستخدام المعادن كنقود ويعتبر المعدن المستخدم كمقياس للقيم الاقتصادية هو القاعدة النقدية، فإذا استخدم معدن الذهب مقياس للقيم فمعنى ذلك أن القاعدة النقدية هي نظام قاعدة الذهب. وتكون وحدة النقد ذهبية وتحتوي على كمية محددة من الذهب وعلى نوع محدد من الذهب أيضاً. وكذلك إذا استخدمت الفضة كمقياس.

وعرفنا أن هناك ثلاثة أنواع من الأنظمة الذهبية هي

- **النوع الأول** : ويقوم هذا النوع على ما تتخذه النقود المتداولة من شكل ذهبي (أي دينار ذهبي مثلاً). ولها ثلاث صور هي "المسكوكات الذهبية، والسبائك الذهبية، وقاعدة الصرف بالذهب".
- **النوع الثاني** : ويقوم هذا النوع على نظام الإدارة التي يتمتع بها النظام، فهي إما نظام إدارة آلي بحت لا تتدخل فيها سلطة وتعتمد على قبول الأفراد المتبادلين بها دون تدخل من سلطة تحدد كيفية وكمية التبادل. وإما نظام إدارة تشرف عليه وتديره وتحدده سلطة مركزية (حكومة).
- **النوع الثالث** : ويقوم على مدى اتساع الرقعة الجغرافية التي يغطيها النظام، فإما أن يستخدم النظام في بلد واحد ويطلق عليه نظام محلي وإما أن يستخدم النظام في أكثر من بلد ويعرف بالنظام الدولي.

وتوصلنا إلى أن النقود الورقية التي نستخدمها اليوم جاءت نتيجة لانهيار نظام قاعدة الذهب للأسباب التالية:

- انتهاء حرية التجارة بانتهاء الحرب العالمية الأولى.
- سوء توزيع الرصيد العالمي من الذهب.

- استقلال مستويات الأسعار عن كميات الذهب.
- استخدام نظام الصرف بالذهب.
- عدم الاستقرار السياسي.

وتعرفنا على أهم مزاياها والتي تتمثل في أنها وفرت تسهيلات مالية كبيرة، وزادت حجم النشاط الاقتصادي وذلك لتحكم الدولة في النقود،وأخيراً اتاحت الفرصة للتوظيف الكامل لعوامل الانتاج. إلا أن هذه المزايا لم تبعد عنها العيوب حيث أن زيادة كميتها تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وعدم وجود حدود لكمية النقود، وتخفيض التجارة الدولية.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

تتناول الوحدة التالية التغيرات في قيمة النقود، وتتكون من خمسة أقسام رئيسة ، القسم الأول: يتناول الأرقام القياسية، والقسم الثاني يقف على السلع المختارة في وضع الأرقام القياسية، والقسم الثالث يشرح تحديد الأهمية النسبية للسلع، والقسم الرابع يشرح أثر تقلبات الأسعار على قيمة النقود، وفي القسم الخامس والأخير نتعرف على العوامل المؤثرة على تغير مستويات الأسعار.

إجابات التدريبات

تدريب (١)

- لم تكن السلطات النقدية تتدخل بشكل كبير في سوق الصرف وكانت قابلية تحويل العملات التي يشملها النظام النقدي الدولي مكفولة بأسعار محددة عن طريق حرية استرداد المعدن النفيس. أي أن قاعدة الذهب كانت تعمل بطريقة أوتوماتيكية.
- يتحدد إصدار النقد في كل دولة برصيدها من الذهب وكانت القوانين السائدة آنذاك تفرض على بنوك الإصدار تحديد نسبة معينة من الذهب والنقد عادة "٣:١" وذلك لربط تغير التداول النقدي بتقلبات ميزان المدفوعات.
- سوق لندن المالي هو الذي يقوم بتأمين فعالية الجهاز النقدي الدولي مستنداً في ذلك على قوة بريطانيا وإمبراطوريتها، وتلبية احتياجات الاقتصاد الدولي بالسيولة اللازمة بغض النظر عن تقلبات إنتاج الذهب.

تدريب (٢)

- توقف تحويل العملات إلى ذهب بسبب فرض أسعار إجبارية للأوراق النقدية في معظم الدول.
- اختفاء الذهب من التداول بسبب استيلاء الدولة عليه أو الاكتناز.
- فرض الرقابة على الصرف في معظم البنوك.
- انتشار التضخم خلال الحرب وبعده.
- انهيار الثقة في الجنية الاسترليني.
- انتقال مركز ثقل النشاطات المالية من لندن إلى نيويورك.

تدريب (٣)

- تركيز الذهب لدى البنك المركزي "بنك الإصدار" التحكم في أسعار الصرف عن طريق التدخل المباشر في سوق الصرف وشراء العملات الأجنبية. إذ لابد للدولة المعينة في ظل هذا النظام أن يكون لها رصيد من العملات الأجنبية إلى جانب رصيدها من الذهب.
- الاستقلال النسبي للدول في ميدان الإصدار النقدي في حدود رصيد البنك المركزي.

تدريب (٤)

يعنى وجود مجموعة من الأجهزة المصرفية والنقدية في مختلف البلدان، من المؤسسات المالية والنقدية ذات الطابع الدولي. وتكون مسؤولة عن وضع السياسات المالية التي تحدد طبيعة وأهداف العلاقات المالية والنقدية الدولية من خلال المعادات والاتفاقيات الحكومية والخاصة بين مختلف البلدان.

مسرد المصطلحات

- **نظام المعدن الواحد "قاعدة الذهب"**

ويعني أن النظام النقدي ذا المعدن الواحد يكون أساس الوحدة النقدية معدناً واحداً إما الذهب أو الفضة وأهمها الذهب، حيث توجد علاقة ثابتة بين قيمة وحدة النقد الذهبية وقيمة مقدار ثابت من الذهب.

- **نظام المسكوكات الذهبية:(نظام القطع الذهبية)Gold Coin Standard**

ويعني دفع الأفراد مسكوكات ذهبية في شكل وحدات نقدية مقابل المشتريات من السلع والخدمات.

- **نظام السبائك الذهبية : Gold Bullion Standard**

وهو يعني استخدام النقود الورقية مع الاحتفاظ بحق التحويل إلى ذهب يحتفظ البنك المركزي بالسبائك الذهبية لتغطية النقود الورقية.

- **نظام الصرف بالذهب : Gold Exchange Standard**

يعني أن قيمة النقود ترتبط بنسبة ثابتة بعملة بلد آخر يعمل بنظام السبائك الذهبية. ولكن غطاء هذه العملة الورقية يجب أن يكون في شكل عملات ذهبية أو أُذونات أو سندات حكومية.

- **حد تصدير واستيراد الذهب**

زيادة سعر صرف الذهب من البلد المصدر للذهب إلى البلد المستورد بعد إضافة تكاليف التصدير يعرف بحد تصدير الذهب. وإذا قل سعر الصرف بعد إضافة تكاليف الاستيراد يعرف بحد استيراد الذهب.

- **نظام الذهب الآلي : Automatic Gold Standard**

في ظل هذا النظام يكون هناك ارتباط مباشر بين كمية الذهب وكمية النقود وبالتالي مستوى الأسعار والذي يؤثر بدوره على النشاط الاقتصادي في أي دولة.

حيث نجد أن زيادة أو انخفاض كمية النقود تؤثر على حركة الصادرات والواردات والتي تعمل بدورها على خفض أو رفع سعر الصرف للعملة. وتؤدي إلى إعادة توازن الأسعار العالمية مرة أخرى بصورة أوتوماتيكية أو بصورة آلية دون تدخل من الدولة.

- **نظام الذهب المدار : Managed Gold Standard**

في هذا النظام تتدخل فيه الدولة والسلطات النقدية (البنك المركزي) باتخاذها قرارات زيادة أو نقص في كميات النقود حيث أوقفت العمليات الآلية لتحويل الذهب تجنباً للمخاطر التي كان يخلقها خروج الذهب من الدولة وذلك باضطرارها لرفع سعر الفائدة.

- **نظام الذهب الدولي والقومي**

تتوقف تسمية هذا النظام بدولي أو قومي على مدى انتشار استخدامه في عدد كبير من الدول أو في دولة واحدة. فإذا استخدم هذا النظام في كل الدول عرف بنظام الذهب الدولي. أما إذا استخدم في دولة واحدة عرف بنظام الذهب القومي.

- **النظام الورقي الإلزامي**

جاء هذا النظام نتيجة تطور الأنظمة النقدية حيث تطورت وظيفة الصائغ إلى بنك يصدر أوراقاً نقدية قابلة للصرف بالذهب (الصكوك). وبعد قيام الحربين العالميتين وازدياد حجم الانفاق العسكري بدأت الدول في إصدار أوراق نقدية (بنكنوت) دون أن يكون لها أي صلة بحجم الاحتياطي من الذهب في الدولة المعنية. وعرفت هذه الأوراق بالنقود الورقية الإلزامية.

المصادر والمراجع

١- د. زكريا محمد بيومي ، **النقود والبنوك والتجارة الدولية** ، دار النهضة العربية، القاهرة: ١٩٩١م .

٢- د. سيد الهواري، **إدارة البنوك** (مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية) ، مكتبة عين شمس ، القاهرة : ١٩٩٢ .

٣- د. عبد الرحمن يسري احمد، **الاقتصاديات الدولية** ، جامعة عين شمس: ١٩٩٩م.

٤- د. عثمان يعقوب محمد، **النقود والبنوك** ، القاهرة : ٢٠٠٠م.

٥- د. محمد زكي المسير، **اقتصاديات النقود**، دار النهضة العربية، القاهرة: ١٩٩٠م .

٦- د. محمد صالح الحناوي وآخرون ، **المؤسسات المالية** (البورصة والبنوك التجارية)، الدار الجامعية : ٢٠٠١م .

٧- د. محمد دويدار ، **مبادئ الاقتصاد السياسي** ، بيروت : ٢٠٠٣م.

٨- د. يوسف بن عبد الله الزامل، **النقود والبنوك والأسواق المالية**، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض: ٢٠٠١م .

9- Jeff Madura , **Financial Market & Institutions South** , western college , United Kingdom : 2002 .